بسم الله الرحمن الرحيم

جـامعة شنـدي

كليـة الدراسـات العليـا والبحـث العلـمي

دور لجـــــان المراجعـــة في حـــــوكمة الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية- دراسة ميدانية

دراسة تكميلية لنيل درجة ماجستير العلوم في المحاسبة

إعداد الطالب:

عمرموسى الخيرمحمدعلي

إشراف الدكتور:

أبوبكر عثمان محمد

أستاذ مساعد- قسم المحاسبة

جامعة شندي

1439هـ _2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال تعالـــــــــى :

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ " (105)

صدق الله العظيم

سورة التوبة– الآية (105)

الإهداء

إلى من جفت أقلامي من وصفه وأنا أكتب له صفحات العرفان الجميل

إلي والدي رحمه الله بالدعاء إلي المولى أن يسكنه فسيح الجنات ، ويرفعه عالي الدرجات ، وأن يرفع درجته في عليين

روح أبي العزيز

إلى التي غرست في قلبي الصبر والعطاء ومن تحت قدميها جنات الخلد والرحمة فهذه أمنيتك مصحوبة بصفاء دعواتك أترجمها لك لعلها تنال رضاك.

أمي الحبيبة

إلى الذين أناروا لي طريق حياتي وكانوا شموعاً تحترق من أجلي إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهمإلى شموع تضئ الطريق للسائر.

أصدقائي

بقايا مداد هي قليل من غزارة علمكم وجزالة فقهكم وغرة جهدكم.

زملائي وزميلاتي

وإلي كل من علمني حرفاً تنحني قامتي أمامكم إجلالاً وتقديراً

إليكم جميعا أهدي بحثي عله يكون نقطه في محيط العلم الشاسع

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هيأ لنا من أمرنا رشدا وأخذ بيدنا فمهد لنا الدرب أيادي الثناء ممدودة له أولاً وأخيراً فبفضله تتم الصالحات , والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

وأتقدم بالشكر إلي جامعة شندي. كما أتوجه بعميق الشكر والتقدير لصاحب الفضل بعد الله تعالى الدكتور/ **أبوبكر عثمان محمد** الذي كان له أكبر الأثر في انجاز هذه الدراسة من خلال ملاحظاته ومتابعته المستمرة فلم يبخل بجهده أو نصائحه , وكان مثالاً للعلماء المتواضعين في توجيهاته وتشجيعه المتواصل وأسال الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عني وعن زملائي خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر والاحترام لأساتذتي بجامعة شندي كلية الدراسات العليا ممثلة بمسئوليها وأعضاء هيئة التدريس فيها والشكر للأساتذة المحكمين للوصول بالاستبانة إلي صورتها النهائية.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلي كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية فجزأهم الله عني خيراً ..

المستخلص

تناولت الدراسة اثر لجان المراجعة على حوكمة الشركات حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن تكوين لجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات هو ضمان جودة معلومات تقارير المالية المنشورة للشركة ، والتأكد من انه تم الإفصاح عن كل المعلومات التي يجب أن توفرها الإدارة لمستخدمين تلك التقارير ، تنبع أهمية الدراسة في أن الاهتمام بالمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالمشاة سواء من لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة ، تأكدأهمية لجان المراجعة كجهاز يتابع ويراقب أداء شركات المحاسبة لضمان كفاءة أداءها ،هدفت الدراسة إلي توضيح الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في آليات حوكمة الشركات ، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والتحليلي الوصفي ، اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والإفصاح و الشفافية في القوائم المالية ، وجود لجان مراجعة بالشركات المساهمة السودانية يضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات تدعيم استقلالية المراجع تمكن لجان المراجعة من تحسين جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة السودانية ، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها إلزام الشركات المساهمة السودانية بتكوين لجان المراجعة ليزيد من جودة الإفصاح بالتقارير المالية ، إلمام أعضاء لجنة المراجعة بمعايير والقواعد المهنية يعزز من جودة الإفصاح والشفافية ، زيادة اهتمام الشركات السودانية بتكوين لجان المراجعة يساعد في تحقيق جودة نظم الرقابة الداخلية ، أوصت الدراسة بدعم هذه اللجان من تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة ، قيام الشركات المساهمة السودانية بتكوين وإنشاء لجان المراجعة كإلية من آليات حوكمة الشركات وذلك بهدف زيادة جودة الإفصاح المحاسبي ، وضرورة قيام لجنة المراجعة بدورها الطبيعي في الوحدة الاقتصادية لضمان المعاملة المتكافئة بين فئات المستخدمين لتقارير الوحدة الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية

Abstract

The study concerned the impact of the audit committees on corporate governance. The problem of the study was that the formation of the audit committees within the framework of corporate governance is to ensure the quality of the published financial reports of the company and to ensure that all the information that must be provided by the administration to the users of these reports is revealed. That the interest of the shareholders and other interests of pedestrians, whether directly or indirectly with the company, the importance of the audit committees as a body that monitors and monitors the performance of accounting firms to ensure the efficiency of its performance, the study aimed to clarify the role of the audit committees in the mechanisms of Hawk The study examined the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between audit, disclosure and transparency committees in the financial statements. The presence of audit committees in Sudanese shareholding companies ensures proper application of corporate governance. To improve the quality of the financial reports of the Sudanese shareholding companies, the study reached several results, the most important of which is the obligation of the Sudanese shareholding companies to form audit committees to increase the quality of disclosure in the financial reports, The study recommended supporting these committees to improve the quality of information in the published financial reports. The Sudanese companies should form and establish audit committees as mechanisms Corporate Governance in order to increase the quality of accounting disclosure and the need for the Audit Committee to play its natural role in the economic unit to ensure equal treatment between the categories of users of the reports of the economic unit listed on the stock market.

قائمة الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة الموضوعات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ي
قائمة الملاحق	ك
المقدمــة	
أولاً : الإطار المنهجي للدراسة	1
ثانياً: الدراسات السابقة	5
الفصل الأول : الاطار النظري للجان المراجعة	
المبحث الأول : نشأة ومفهوم لجان المراجعة	12
المبحث الثاني : وظائف ومزايا مقومات لجان المراجعة	20
الفصل الثاني : الاطار النظري لحوكمة الشركات	
المبحث الأول : مفهوم وأهمية حوكمة الشركات	30
المبحث الثاني : متطلبات تطبيق حوكمة الشركات	39
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية	47
المبحث الثاني:إجراءات وتحليل بيانات الدراسة	51
المبحث الثالث:عرض ومناقشة نتائج الفرضيات	77
الخــاتمة	

أولاً : النتائج	83
ثانياً : التوصيات	84
قائمة المصادر والمراجع	86
الملاحق	92

قائمة الجداول

رقم الجـدول	عنوان الجــدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	53
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرالمؤهل العلمي	54
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهنئ	55
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	56
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	57
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	58
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي	59
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	60
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	61
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	62
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	63
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	64
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	65
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	66
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	67
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	68
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر	69
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر	70
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر	71
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر	72
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر	73
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر	74
(23/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر	75
(24/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر	76
(1/3/3)	جدول إجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	77
(3/3/3)	جدول إجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	79

(3/3/3)	جدول إجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	53
(2/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	54
(3/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهنئ	55
(4/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	56
(5/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	57
(6/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	58
(7/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي	59
(8/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	60
(9/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	61
(10/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	62
(11/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	63
(12/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	64
(13/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	65
(14/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	66
(15/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	67
(16/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	68
(17/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر	69
(18/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر	70
(19/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر	71
(20/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر	72
(21/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر	73
(22/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر	74
(23/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر	75
(24/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر	76

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
.1	**الأستبيان**	92
.2	**قائمة المحكمين**	97

المقدمة

وتشتمل علي :

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

تمهيد:

انتبه الفكر المحاسبي إلى قضية حوكمة الشركات كأحد أبرز الموضوعات المحورية التي تنظم العلاقة والمسؤوليات بين كل من الإدارة والملاك بصفة خاصة، وبين جميع الأطراف الأخرى المتصلة بالشركة، وذلك للحد من مشكلة الوكالة، وحماية حقوق المساهمين وتحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، وتحقيق الإفصاح والشفافية بأسلوب يتفق مع متطلبات الجودة المحاسبية.

من هنا بدأ ظهور لجان المراجعة، حيث يعتبر الدافع الأساسي لها هو تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير والقوائم المالية للشركات، وقد ازداد الإهتمام بوجود لجان المراجعة في الشركات المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية باعتبارها احدى أهمم آليات حوكمة الشركات، خاصة بعد الإنهيارات التي حدثت لبعض الشركات العالمية، حيث أصبحت الوظائف الأساسية للجان المراجعة تتمثل في فحص التقارير المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة والتنسيق مع المراجع الخارجي في وضع خطة المراجعة وتهيئة الظروف لأداء مهامه بحيادية كاملة، بالإضافة لذلك تعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية والتوصية بتعيين المراجع الخارجي والموافقة على عزله.

لذلك فإن الباحث يتعرض في هذا البحث لاثر لجان المراجعة على حوكمة الشركات.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في أن الإهتمام بالمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالمنشأة سواء من لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة، تأكد أهمية وجود لجان مراجعة كجهاز يتابع ويراقب أداء شركات المحاسبة والمراجعة لضمان كفاءة أدائها بهدف التوصل إلى آليات دورية وسريعة لاحداث الإفصاح والشفافية الفعالة.

مشكلة البحث:

الهدف الرئيسي لتكوين لجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات هو ضمان جودة معلومات التقارير المالية المنشورة للشركة والتأكد من انه تم الإفصاح عن كل المعلومات التي يجب أن توفرها الإدارة لمستخدمي تلك التقارير وبما أنه يوجد تعارض في المصالح بين الإدارة والمعنيين من المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، لذا فإن مشكلة البحث تنحصر في إثارة التساؤلات الآتية:-

- هل وجود لجان للمراجعة بالشركات المساهمة السودانية يضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات؟

- هل توجد علاقة بين فاعلية لجان المراجعة وحوكمة الشركات؟

أهداف البحث:

يتلخص هدف البحث في التعرف على الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في آليات حوكمة الشركات، ولتحقيق هذا الهدف فإن الأمر يستلزم تحقيق الأهداف الفرعية التالية:-

- التعرف على مفهوم لجان المراجعة (أهداف، خصائص، أنشطة وسلطات ومسئوليات لجان المراجعة).

- إلقاء مزيد من الضوء لدور لجان المراجعة في الرقابة على أداء الإدارة وعلى عملية إعداد التقارير المالية.

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات.

- الوقوف على دور لجان المراجعة ومدى اسهمامها في حوكمة الشركات.

- تقييم الدراسات السابقة لحوكمة الشركات ولجان المراجعة.

- عرض الأهداف والمقومات والركائز الأساسية لحوكمة الشركات، وايضاً خصائصها ومبادئها.

فرضيات البحث:

لتحقيق اهداف البحث قام الباحث بإختبار الفرضيات الأتية:-

1. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة والإفصاح والشفافية في القوائم المالية.
2. وجود لجان مراجعة بالشركات المساهمة السودانية يضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات.
3. تدعيم استقلالية المراجع تمكن لجان المراجعة من تحسين جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة السودانية.

منهجية البحث:

بغرض انجاز البحث اعتمد الباحث على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي:

وذلك في عرض الدراسات السابقة والإطلاع على الكتب والمراجع العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

- المنهج الإستنباطي:

وذلك في تحديد التصور المنطقي لفروض البحث، والتعرف على أنماط المشاكل المرتبطة بموضوع البحث، وتصور كيفية حل هذه المشاكل.

- المنهج الإستقرائي:

يعتمد الباحث على هذا المنهج في فرضيات البحث.

- المنهج التحليلي الوصفي:

يتمثل في استخدام استمارة استبانة، وذلك بغرض تحليل بيانات الدراسة الميدانية بواسطة أساليب التحاليل الإحصائية المناسبة.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الخرطوم – سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الحدود الزمانية: 2017م

مصادر جمع البيانات:

مصادر أولية: الإستبانة.

المصادر الثانوية: المراجع والكتب ، الأوراق العلمية غيرالمنشورة ،المجلات، الإنترنت

هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى المقدمة وتشمل الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، وثلاثة فصول كل فصل يحتوي على مجموعة من المباحث حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للجان المراجعة ويشتمل على مبحثين المبحث الأول تناول نشأة ومفهوم لجان المراجعة والمبحث الثاني تناول وظائف ومزايا ومقومات لجان المراجعة.

أما الفصل الثاني تناول الإطار النظري لحوكمة الشركات ويشتمل على مبحثين المبحث الأول تناول مفهوم وأهمية حوكمة الشركات والمبحث الثاني تناول متطلبات تطبيق حوكمة الشركات.

أما الفصل الثالث فإنه يغطى الدراسة الميدانية وتشتمل على ثلاثة مباحث الأول نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية، المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية والمبحث الثالث تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وأخيرا الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

ثانياً:الدراسات السابقة

أستعرض الباحث معطياً من الدراسات السابقه ذات الصلة بموضوع البحث

1. دراسة محمد (2005م)

تناولت الدراسة موضوع اطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقريرالمالي. تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور ومسؤوليات لجنة المراجعة بإعتبار ان عملية المراجعة أداة يتم من خلالها إخفاء المصداقية على التقارير المالية، هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة لجان المراجعة والأسس النظرية، والأسس التي يمكن أن تستند إليها عند القيام بأعمالها وتحمل مسؤولياتها، كما هدفت إلى توضيح خصائص لجان المراجعة ودورها ومسئولياتها ضمن منظومة التقرير المالي.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان اهمها: هناك تباين ملموس بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالدراسات السابقة بشأن مدى فعالية اداء لجان المراجعة لمسؤولياتها المختلفة، قدمت الدراسة تعريفاً محدداً لمفهوم جودة التقرير المالي كأساس لتصميم إطار مقترح تلعب فية المراجعة دوراً محورياً من خلال المحددات الخاصة بخصائص لجنة المراجعة، عدم وجود اتفاق عام على مضمون مفهوم جودة التقرير المالي وطبيعة مايجب ان تقوم به لجان المراجعة في اطاره.

اختتمت الدراسة بعدة توصيات اهمها: ضرورة إعادة النظر في طبيعة مسؤليات وخصائص لجان المراجعة بوجه عام، يجب ان يتوافر لدى بعض أعضاء لجة المراجعة في كل شركة شرط الحصول على شهادة معترف بها في المحاسبة.[1]

يلاحظ الباحث الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في ان هذه الدراسة تناولت اطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي ، بينما الدراسة الحالية تناولت دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات .

---

1 محمد محمد عبد القادر الديسطي , اطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد29 ، العدد(1) ، (القاهرة:كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2005م).

2. دراسة حاتم (2006م)

تناولت الدراسة أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات, بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات، هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة ميدانية لبحث أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات المحاسبية بالتقادير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية، كما هدفت إلى استطلاع رأي المستفيدون من التقارير المالية والمهتمين بتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: أهمية تكوين لجان المراجعة، حيث انها تؤدي إلى تدعيم موضوعية ومصداقية ورفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى دعم الثقة في التقارير المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية لأغراض الاستخدامات المختلفة، وتقليل معدلات التلاعب من قبل الإدارة، وتوفير الحماية لمستخدمي معلومات القوائم والتقارير المالية.

أوصت الدراسة بضرورة توافر قانون إلزامي لوجود لجنة المراجعة في شركات المساهمة المصرية، والتدريس المستمر لأعضاء اللجنة لمتابعة المستجدات والتطورات الحديثة، وزيادة مسؤوليات أعضاء اللجنة وتشكيلها من أساتذة المحاسبة والمراجعة.[1]

يلاحظ الباحث الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في ان هذه الدراسة تناولت اطار أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات ، بينما الدراسة الحالية تناولت دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات .

---

1 حاتم عبد الوهاب محمد الشامي ، اثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات "دراسة ميدانية" رسالة ماجستير في المحاسبة "غير منشوره" (القاهرة:كلية التجارة ، جامعة عين شمس , 2006م).

3. عاصم (2007م)

تناولت الدراسة موضوع إطار مقترح لإستقلال لجان المراجعة من منظور متكامل في ضوء معايير الإستقلال في المراجعة، تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مدى تمتع لجان المراجعة في ظل القواعد الحالية التي تنظم تشكيلها وتحدد واجباتها بالإستقلال الكامل لإنجاز مهامها بالفاعلية المطلوبة. هدفت الدراسة إلى إستقراء قواعد ومعايير الإستقلال لإرضاء لجنة المراجعة في الدراسات السابقة بهدف تقييمها في ضوء معايير الإستقلال في المراجعة، صياغة إطار مقترح لإستقلال لجان المراجعة من منظور متكامل في ضوء معايير الإستقلال في المراجعة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج اهمها: توجد ندرة في الدراسات البحثية لموضوع إستقلال لجان المراجعة، تعتبر القواعد والمعايير الحالية لإستقلال لجان المراجعة غير كافية لتدعيم الإستقلال الحقيقي لعضو لجنة المراجعة، انه يمكن صياغة إطار مقترح لإستقلال لجان المراجعة من منظور متكامل في ضوء معايير الإستقلال في المراجعة.

اختتمت الدراسة بعدة توصيات اهمها: تطبيق الإطار المقترح لإستقلال لجان المراجعة، إجراء المزيد من الدراسات لتقييم مدى تطبيق الإطار المقترح مبدئياً بهدف الوصول إلى نتائج عملية تدعم الإيجابيات النظرية المأمولة لهذا الإطار.[1]

يلاحظ الباحث الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في ان هذه الدراسة تناولت إطار مقترح لإستقلال لجان المراجعة من منظور متكامل في ضوء معايير الإستقلال في المراجعة ، بينما الدراسة الحالية تناولت دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات .

---

1 عاصم محمد أحمد سرور ، إطار مقترح لإستقلال لجان المراجعة من منظور متكامل في ضوء معايير الإستقلال في المراجعة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، المجلد 1 العدد (2) (القاهرة:كلية التجارة ، جامعة بنها ، 2007م).

4. دراسة حنان (2007م)

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في تطبيق الحكومة في الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد الدور الكبير الذي يمكن ان تقوم به لجان المراجعة في تحقيق مبادئ الحكومة في الجمعيات الأهلية.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور لجان المراجعة في تطبيق حكومة الشركات في الجمعيات الأهلية، كما هدفت إلى تحديد ماهية لجان المراجعة في الجمعيات،وكيفية تشكيلها وتحديد مسؤولياتها.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: هنالك علاقة بين أداء لجنة المراجعة لمسؤولياتها والتزام الجمعية الأهلية بالقواعد التي تنظم عملها وتحقق كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالجمعيات الأهلية، وزيادة الثقة في القوائم المالية لها، وتدعيم كلاً من استقلال وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي.

اختتمت الدراسة بعدة توصيات أهمها: العمل على ضمان توافر العوامل الأساسية لتحقيق جودة لجان المراجعة، الفحص الدوري لمدى قيام لجان المراجعة المهام الموكلة إليها.[1]

يلاحظ الباحث الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في ان هذه الدراسة تناولت دور لجان المراجعة في تطبيق الحكومة في الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية ، بينما الدراسة الحالية تناولت دورلجان المراجعة في حوكمة الشركات.

1حنان جابر حسن ، دراسة تحليلية لدور لجان المراجعة في تطبيق الحوكمة في الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، (القاهرة:كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، 2007م).

5. دراسة الهام (2008م)

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات حيث تمثلت مشكلة الدراسة في إثارة التساؤلات الآتية:

1- عدم كفاية معايير المراجعة الحالية في الإفصاح عن صدق وعدالة القوائم المالية لشركات محل الفحص والمراجعة.

2- التحريفات في القوائم المالية،وزيادة حالات الغش والتصرفات غير القانونية وتأثيرها المباشرعلى كل من مصداقية القوائم المالية،مستقبل الشركات،ومستخدمي القوائم المالية.

3- عدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية.

هدفت الدراسة إلى دراسة الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات كما هدفت إلى الوقوف على ملامح الحوكمة الجيدة والبحث في مدى ملائمة معايير الإفصاح والشفافية الحالية لقواعد ومتطلبات الحوكمة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: عدم التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة من شأنه إتاحة الفرصة لحدوث فساد في المؤسسات من قبل أعضاء بالداخل سواء كان من المجلس أو المديرين أو الموظفين، عندما يؤدي المراجع الخارجي دوره بعيداً عن الضغوط سواء الداخلية أو الخارجية، فهذا يحسن جودة التقارير المالية مما يعد أحد مرتكزات عمل لجنة المراجعة، تؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على رفع معدلات الاستثمار.

اختتمت الدراسة بعدة توصيات أهمها: توفير بنية تحتية قانونية مؤيدة لحوكمة الشركات، التركيز على حوكمة الشركات في المرافق والهيئات العامة، تفعيل دور لجان المراجعة بشكل أكثر كفاءة من السابق.[1]

يلاحظ الباحث الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في ان هذه الدراسة تناولت دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ، بينما الدراسة الحالية تناولت دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات .

---

1 الهام محمد الصحابي ، دور دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ، المؤتمر العلمي الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي في ضوء مشكلات ، (القاهرة:كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، قسم المحاسبة والمراجعة ، مايو2008م).

6. دراسة عمرو (2011م)

تناولت الدراسة موضوع أثر التزام لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعايير الإستقلال على أداء كل منهما، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد طبيعة العلاقات بين الإلتزام بمعايير الإستقلال وجودة الأداء لكل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر التزام لجنة المراجعة بمعايير الإستقلال على أدائها كما هدفت إلى اقتراح إطار نظري يؤدي إلى تحسين أداء لجنة المراجعة الداخلية.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن التزام لجنة المراجعة بمعايير الإستقلال يزيد من جودة أدائها، إن من أهم معايير الإستقلال للجنة المراجعة عدم وجود علاقة لعضو لجنة المراجعة بالشركة تؤثر على أدائه لمسؤولياته.

اختتمت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة انشاء أو تكليف هيئة مهنية مستقلة بالإشراف على لجان المراجعة، ضرورة أن تتولى لجنة المراجعة المسؤوليات الخاصة بالموافقة على تعيين، عزل، ترقية، تحديد المكافأت الخاصة بمسؤول المراجعة الداخلية.[1]

يلاحظ الباحث الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في ان هذه الدراسة تناولت أثر التزام لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعايير الإستقلال على أداء كل منهما ، بينما الدراسة الحالية تناولت دورلجان المراجعة في حوكمة الشركات.

1 عمرو عبد الحكيم يس ، دراسة تحليلية لأثر التزام لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعايير الإستقلال على أداء كل منهما ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، "غير منشورة" ، (القاهرة:كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2011م).

7. دراسة فاطمة (2010م)

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في البنوك السودانية بالتطبيق على البنك السوداني المصري، تمثلت مشكلة الدراسة في انه بالرغم من أهمية استخدام لجان المراجعة لتفعيل حوكمة الشركات إلا أن استخدام لجان المراجعة في البنك السوداني المصري جاء متأخراً وغير مطبق بصورة موسعة بداخل البنك السوداني المصري.

وهدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم وأهمية لجان المراجعة في البنك السوداني المصري ومعرفة مدى تطبيق البنك السوداني المصري للجان المراجعة، وتوجيه البنك السوداني المصري بضرورة تطبيق لجان المراجعة بصورة موسعه للمساعدة في تفعيل حوكمة الشركات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود لجان بداخل الشركات يؤدي إلى التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، الإلتزام بمعايير حوكمة الشركات، الشركة التي تطبق حوكمة الشركات تصدر قوائم وتقارير أكثر مصداقية وعدالة من الشركات التي لا تطبق حوكمة الشركات، وجود حوكمة الشركات تساعد في تخفيض مخاطر الأداء المالي والإداري.

اختتمت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة وجود لجان المراجعة بجميع الشركات حتى يتم التطبق الأمثل لحوكمة الشركات، وجود جهة رسمية لإصدار معايير حوكمة الشركات ووضع عقوبات لعدم الإلتزام بتطبيق معايير حوكمة الشركات بداخل الشركات، ضرورة أن تضع هيئة سوق المال شرط وجود لجنة المراجعة ضمن شروط تسجيل الشركات.[1]

يلاحظ الباحث الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في ان هذه الدراسة تناولت دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في البنوك السودانية بالتطبيق على البنك السوداني المصري ، بينما الدراسة الحالية تناولت دورلجان المراجعة في حوكمة الشركات.

---

1 فاطمة حسن أحمد إدريس ، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في البنوك السودانية ، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م).

الفصل الأول

الإطار النظري للجان المراجعة

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول : نشأة ومفهوم لجان المراجعة

المبحث الثاني : وظائف ومزايا ومقومات لجان المراجعة.

المبحث الأول
نشأة ومفهوم لجان المراجعة

أولاً: نشأة لجان المراجعة

تعود فكرة قيام لجان المراجعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد حدوث الكساد الذي حدث في أواخر العشرينات من القرن الماضي، والذي يعتبر بمثابة نقطة تحول في الاقتصاد الأمريكي والعالمي، والذي كان له دور فعال في تطوير المحاسبة والمراجعة بصورة كبيرة، حيث تمثلت الأسباب الرئيسية اللازمة في أن التقارير المالية أصبحت مضللة، وظهرت الحاجة بصورة أكبر لمحاسب قانوني مستقل هذا إضافة إلى ظاهرة إندماج الشركات الأمريكية.

ففي عام 1939م أوصت بورصة نيويورك للأوراق المالية بلجان المراجعة وأهميتها وفي عام 1972م أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية SEC قرار بتكوين لجان المراجعة في شركات المساهمة، وفي عام 1974م أصدرت نشرة بمعيار المحاسبة رقم (165) الذي ينص على الإفصاح عن وجود أو عدم وجود لجنة المراجعة في شركات المساهمة، وفي عام 1978م أصدرت بورصة نيويورك للأوراق المالية عدد من التوصيات ومن أهمها إلزام الشركات التابعة لها تكوين لجان المراجعة، كما أصدرت المعيار (61) الذي حدد العلاقة بين لجنة المراجعة والمحاسب القانوني، وفي انجلترا أنشئت لجان المراجعة لأسباب لاتختلف كثيراً عن مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نادت العديد من الجهات مثل بنك انجلترا بانشاء لجان المراجعة وشركات المساهمة، حيث تم تشكيل لجنة في العام 1991م حيث أوصت بتكوين لجان المراجعة وشركات المساهمة خلال عامين.[1]

---

[1] سوسن عبد الفتاح محمد أبو الجواد ، دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البنوك التجارية ، (القاهرة:المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد2 ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،2007م) ، ص ص116 – 117.

ثانياً: مفهوم لجان المراجعة

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بلجان المراجعة منها مايلي:

عرفت لجنة المراجعة بأنها "إحدى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتتمثل المهمة الأساسية للجان المراجعة في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وفعالية تنفيذه، ثم تقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره إلى مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بكفاءة عالية.[1]

كما عرفت بأنها "هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة ويمكن النظر إلى تكوينها على انها تطوير لعملية المراجعة في معناها الواسع.[2]

وعرفت ايضاً على أنهالجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من عدد لايق عن ثلاث أعضاء غير تنفيذيين وتفوض اللجنة سلطات العمل طبقاً للأحكام المقررة، وتقوم كذلك بفحص المجالات التي تتناسب مع أجندتها.[3]

مما تقدم يخلص الباحث إلى أن لجنة المراجعة هي لجنة أو آلية مهمتها مراقبة الأداء بالشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في المشروع من خلال السلطات والمسؤوليات المقررة.

ثالثاً: أهمية لجان المراجعة

ينبغي النظر إلى تكوين لجان المراجعة على أنه تطوير لعملية المراجعة في معناها العام، في هذا المنحنى يمكن ابراز أهميتها في انها:

1. تزيد الثقة في التقارير المالية، ذلك من خلال مايمكن أن تقدمه من تدعيم موضوعية ومصداقية تلك التقارير.

---

1 سوزان جمال الدين عبد الرحمن ، مدى التفاعل بين لجان المراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية ، (القاهرة:الدراسات التجارية ، مجلد28 ، العدد4 ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2002م).

2 محمد الرملي أحمد ، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة المراجعة الخارجية ، (القاهرة:مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مجلد15 ، العدد12 ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، 2001م) ، ص8.

3 فاطمة حسن أحمد إدريس ، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في البنوك السودانية ، (الخرطوم:رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2010م) ،ص14.

2. يمكن أن تساعد المدراء التنفيذيين في الوفاء بمسئولياتهم.
3. تدعم وتقوي دور المدراء غير التنفيذيين.
4. تدعم استقلالية أعمال المراجعة.
5. تحسين الإتصال بين جميع المستويات (المدراء – المراجعين – الإدارة).
6. تعتبر أداة مفيدة لمجلس الإدارة فيما يختص بمراقبة أداء الشركة وتسيير نشاطها.
7. كما أن للجان المراجعة دور مهم في كونها نوع من الرقابة من قبل المساهمين تجاة إدارة الشركة.
8. زيادة فعالية المراجعة الخارجية عن طريق المحافظة على استقلالية المراجع الخارجي، وذلك فيما يختص بوضع البرنامج الخاص بعملية المراجعة والفحص والتقرير، فأصحاب هذا الرأي يرون أهمية لجان المراجعة ظهرت نتيجة للحاجة لوجود أداة رقابية محايدة لطمأنة المساهمين والمستثمرين والمقرضين والإدارة، والحكومة على صدق القوائم المالية، وهو ماتقوم به لجان المراجعة.

وفي هذا الصدد يمكن أن نستعرض أهمية لجان المراجعة بمختلف الأطراف، وذلك كما يلي:[1]

رابعاً: أهمية لجان المراجعة للأطراف ذات الصلة

1. بالنسبة لمجلس الإدارة :

وجود لجنة المراجعة يساعد أعضاء مجلس الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤلياتهم خاصة بنواحي المحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال قيام لجان المراجعة بتحسين الإتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي.

2. بالنسبة للمراجع الخارجي :

تؤدي لجان المراجعة دوراً مهماً في دعم استقلال المراجع الخارجي مما يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة.

---

1 منصور حامد محمود ، محمد هاشم الحموري ، أساسيات المراجعة ،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993م) ،ص3.

3. بالنسبة للمراجع الداخلي :

وجود لجان المراجعة يؤدي إلى تحسين عمل المراجعة الداخلية وذلك من خلال ماتقوم به اللجنة من اختيار لرئيس القسم وتوفير الإحتياجات لهذا القسم، والوقوف على خطط المراجعة، وهو مايؤدي إلى زيادة استقلاليتها.

4. بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية :

أظهرت العديد من التقارير المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية ان انشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة الثقة في التقارير المالية التي تصدرها الشركة، وذلك لوجود لجنة مستقلة مهمتها الإشراف على إعداد التقارير المالية.[1]

شكل رقم (1/1/1) يوضح أهمية لجان المراجعة

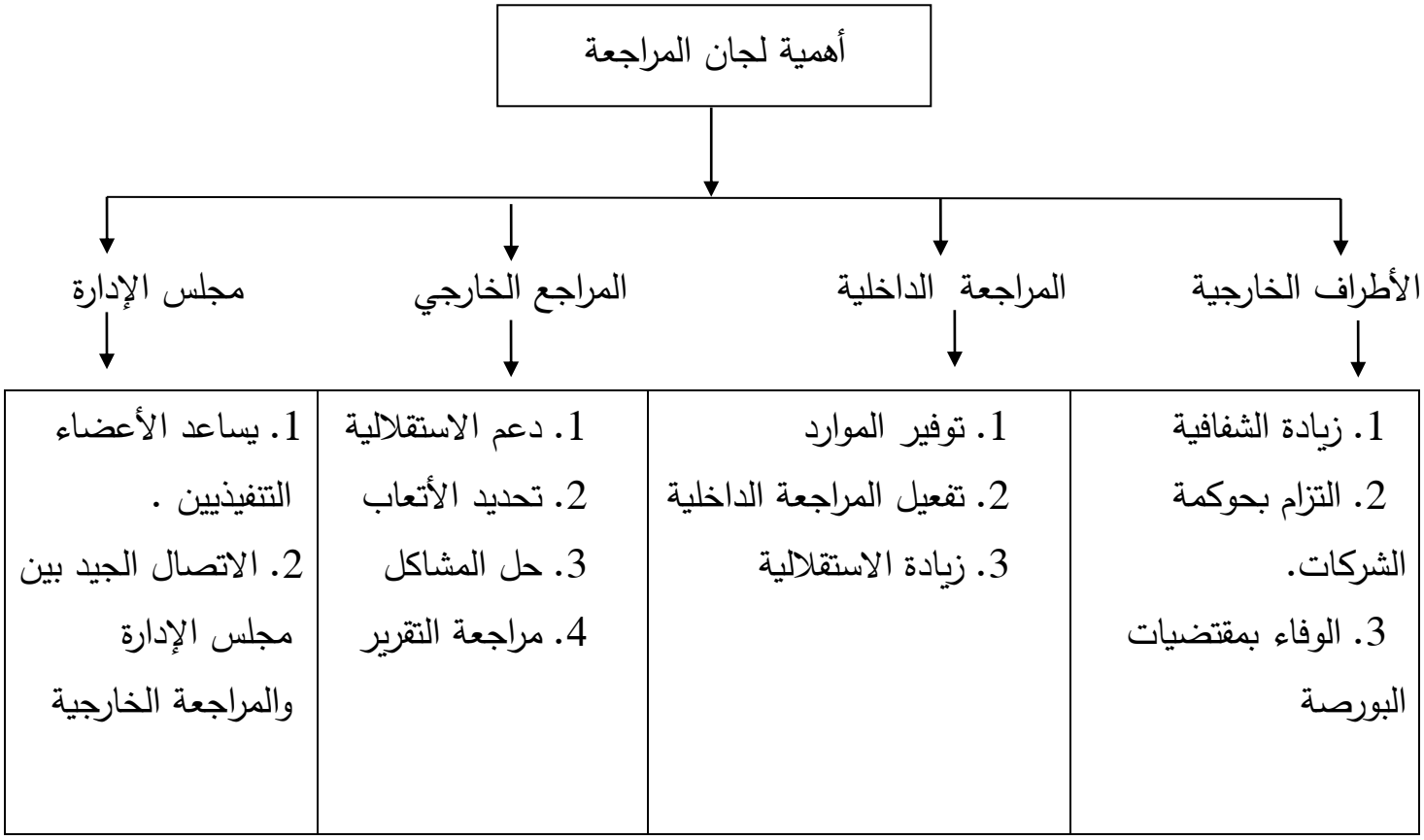

المصدر : حسن الطيب عبد الله خالد،دورلجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في البنوك السودانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل"غير منشورة" (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2016م) ص 85

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون ، أصول المراجعة ، (الإسكندرية : دار الإبراهمية ، 2000م) ، ص7.

مما سبق يلخص الباحث إلى أن أهمية لجان المراجعة تنبع من الآتي:

1. تدعم استقلال المراجع الداخلي وتحسين دوره، وذلك من خلال دورها في اختيار الكوادر، وتوفير احتياجات القسم والإشراف على خطط المراجعة.
2. تدعم استقلال المراجع الخارجي من خلال دورها في اختيار وتعيين وعزل وتحديد الأتعاب.
3. زيادة ثقة المستثمرين والدائنيين في التقارير المالية التي تعدها الشركة.
4. زيادة جودة التقارير المالية.
5. تساعد في ضمان سلامة نظام الرقابة الداخلية.

خامساً: نطاق ومهام لجان المراجعة

يشتمل نطاق عمل لجان المراجعة قيامها بالأعمال التي تمكنها من تحقيق مهامها ومن تلك الأعمال:

1. دراسة القوائم المالية السنوية والأولية قبل اعتمادتها ونشرها.
2. دراسة السياسات المحاسبية التي تثبتها الشركة.
3. التحقيق من كفاية أنشطة الرقابة.
4. الإشراف على عمليات النقص المرتبطة بوقوع حالات غش، أو الأخطاء التي تقع فيها المنشأة، أو اي أمر ترأى اللجنة أهمية النقص حوله.
5. دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني.
6. تقوم لجنة المراجعة بدور حلقة الوصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة.
7. التحقق من استقلالية المراجعيين الداخليين.
8. التأكد من التزام الشركة بالأنظمة والقوانين السارية.
9. المساعدة في اختيار المراجع الخارجي.[1]

[1] متولي محمد الجمل ، عبد المنعم ، المراجعة الإطار النظري والمجال التطبيقي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1980م) ،ص23.

سادساً : أهداف لجان المراجعة

تتمثل أهداف لجان المراجعة في الآتي:

1. دعم مصداقية القوائم المالية السنوية.
2. توفير قناة اتصال بينها وبين كل من المراجعين الداخليين والخارجيين.
3. تنسيق العمل بين المراجعين الداخليين والخارجيين.
4. مساعدة المدراء للقيام بمسئولياتهم.
5. مساعدة المدراء على أداء وظائفهم بشكل فعال.
6. تساعد على الاستمرار في الاعتماد على القوائم المالية للشركة.
7. داعم رئيسي للجهود المبذولة لتوظيف اصلاحات الحكم.
8. تؤدي إلى إعادة بناء الثقة الجمهورية في التقارير المالية.
9. حماية استقلال المراجع من اي تهديد قد يؤدي إلى الفقد سواء عند التعيين أو العزل أو تحديد الأتعاب.
10. حل الخلافات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي.[1]

سابعاً: أسباب ظهور لجان المراجعة

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور لجان المراجعة لعل أهمها مايلي:

1. تزايد المخالفات وحالات الغش المالي.
2. التطبيق المخالف للمعايير والمبادئ المحاسبية.
3. تعارض المصالح التي قد تحدث بين الإدارة وجودة التقارير المالية.
4. قصور الإتصال بين معدي القوائم المالية ومستخدميها في سوقق الأوراق المالية.
5. ضعف نظم الرقابة الداخلية.
6. ضغوط الإدارة على المراجع للتأثير على حيادية رأيه.
7. نقص مصداقية التقارير المالية.
8. نقص استقلالية المراجع.

[1] عبد الوهاب نصر علي ، أحمد سالم ، المحاسبة عن الأدوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياحية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ، ص45.

ثامناً: ضوابط تكوين لجان المراجعة من منظور حوكمة الشركات

يمكن تلخيص أهم الضوابط التي يجب اتباعها عند تكوين لجان المراجعة فيما يلي:

1. التحديد الواضح لسطات ومسؤوليات لجنة المراجعة.
2. توفير وتكامل الخبرة والمهارات في أعضاء لجنة المراجعة.
3. تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة المراجعة.
4. استقلالية لجنة المراجعة لدورها من خلال مايلي:

أ. تدعيم دور الإفصاح المحاسبي وغير المحاسبي في مساعدة أصحاب المصلحة في الشركات على مراقبة الإدارة.

ب. تدعيم دور المراجعة في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية.

ج. تدعيم دور الرقابة الداخلية في صدق القوائم المالية.[1]

مبررات العمل بلجان المراجعة:-

هناك مجموعة من المبررات للعمل بلجان المراجعة والتي منها:

1. الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية وخاصة في الشركات العظمى، ويحتاج إلى أعضاء مجلس إدارة ملمون بكل النواحي المالية والإدارية، ويجب أن يكون هؤلاء الأعضاء ذوي خبرة عالية في المحاسبة والمراجعة والإدارة المالية.
2. حماية الحقوق والقضاء على المصالح الشخصية واظهار تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية.
3. الحاجة إلى نشر التقارير المالية بصفة دورية، خصوصاً وانه في معظم الشركات يتم إصدار قوائم مالية ربع سنوية،وتحتاج هذه التقارير إلى مراجعة جيدة وفي الوقت نفسه يقوم أعضاء مجلس الإدارة بأعمالهم الأخرى، والتي قد يترتب عليها خسائر للشركة.

[1] عبدالمنعم محمد عبدالمنعم ، عيسى محمد أبوطبل ، المراجعة أصولها العلمية والعملية ، ب ط،(القاهرة : دار النهضة المصرية ، 1982م) ، ص14.

4. حماية مصالح حملة الأسهم، لأن هذه اللجان مؤهلة وذات كفاءة وبالتالي تقوم تقوم بكشف اي أخطاء أو غش والذي يعود بالضرر على حملة الأسهم، وهذه اللجان تكون محايدة بين إدارة المنظمة والمساهمين.

5. عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وزيادة عددهم لايتناسب مع تفاصيل عرض التقارير المالية ومراجعة القوائم المالية التي تتطلب خبرة ودقة ومجهود كبير.[1]

[1] عبدالماجد عبدالله حسن أحمد ، مبادئ المراجعة ، (السودان : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ، 2002م) ، ص23

المبحث الثاني
وظائف ومزايا ومقومات لجان المراجعة

أولاً: وظائف لجان المراجعة

وظائف لجان المراجعة متشعبة، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور هي:[1]

1. القوائم المالية والتقارير المالية.
2. التخطيط لعملية المراجعة.
3. الرقابة الداخلية والتقسيم.

بناءاً عليه فإن مسئوليات لجان المراجعة تتشعب لتشمل الأعمال الآتية:

1. مراجعة أعمال قسم المراجعة الداخلية.
2. مراجعة الخطة السنوية ونتائج المراجعة.
3. مراجعة التقارير السنوية ونتائج المراجعة.
4. اختيار وتعيين المراجعين الخارجين.
5. مراجعة الرقابة الداخلية.

ثانياً: مزايا لجان المراجعة

هنالك العديد من المزايا والمنافع للجان المراجعة، وذلك يتجلى من مجمل ماتقدمه من خدمات لجميع الأطراف سواء كان مجلس إدارة أو المساهمين أو المراجع الخارجي، حيث يمكن اجمال تلك المزايا في الآتي:[2]

1. ضمان جودة التقارير المالية.
2. بث الثقة في المعلومات المحاسبية.
3. وجود لجنة المراجعة سوف يساعد في القوائم المالية.
4. مساندة ومساعدة الإدارة العليا في القيام بمهامها بكفاءة وفعالية.

---

1 مجدي محمد سامي ، دراسة تحليلية للعلاقة بين فعالية لجان المراجعة ومخاطر المراجعة ،(القاهرة:المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، المجلد1 ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2011م) ، ص238

2 سوزان جمال الدين عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص111

5. كما يؤدي وجودها إلى تدعيم استقلال المراجع الخارجي، وزيادة فعالية المراجعين الداخليين.

6. بالإضافة إلى تحسين أداء تفعيل مفهوم ومبادئ حركة الشركات أو من ثم فإن لجان المراجعة تلعب دوراً يومياً ومؤثراً في حركة الشركات.

7. بعض الكتاب يرون بأن وجود لجنة المراجعة يحقق العديد من المنافع، ومن تلك المنافع:

أ. تدعيم استقلال المراجع الخارجي.

ب. تجعل من أعضاء المجلس غير التنفيذيين لهم دوراً في متابعة تحقيق أهداف الشركة من خلال عملهم في لجنة المراجعة.

ج. يؤدي قيام لجنة المراجعة بفحص ومتابعة تنفيذ الملاحظات الواردة في خطاب المراجع للإدارة وتوصياته بصدد المبادئ والأساليب المحاسبية المطبقة إلى الإرتقاء بالأساليب المحاسبية.

د. يؤدي إشراف لجنة المراجعة على أعمال المراجع الداخلي إلى تحسين أساليب الرقابة الداخلية، ورفع كفاءة وظيفة المراجع الداخلي.

هـ. انه في المدى البعيد تساهم لجنة المراجعة في تقديم الشركة عن طريق نقدها لمجلس الإدارة بصورة واضحة على المناطق الرئيسية في الشركة.

و. يؤدي وجود لجنة المراجعة إلى عدم ارتباط مجلس الإدارة بتفصيل فحص أعمال المراجعة الداخلي والخارجي وذلك نظراً لقيام لجنة بهذه المجموعة.

8. ويرى بعض الكتاب على الرغم من الإنتقادات التي توجه إلى لجان المراجعة إلا أنها يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في الآتي:

أ. مساعدة المدراء في انجاز مسئولياتهم القانونية.

ب. تدعيم مركز المدراء غير التنفيذيين.

ج. تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية.

د. تحسين جودة الوظائف المحاسبية.

هـ. التنسيق بين أعمال كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

ثالثاً: العوامل المؤثرة على فاعلية لجان المراجعة:

هنالك العديد من العناصر التي تمثل محددات لتفعيل أداء لجان المراجعة في الوحدة الاقتصادية لعل أهم تلك المحددات:

1. المحدد الأول: الخاص بطريقة اختيار أعضاء لجان المراجعة وجدية اجتماعات اللجنة وتوفير الموارد الكافية التي تمكنها من القيام بمهامها وفقاً لذلك المحدد يمكن حصر عناصر فعالية اللجان في الآتي:[1]

أ. تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين.

ب. وجود لائحة مكتوبة توضح أهداف ومهام ومسؤوليات وصلاحيات لجنة المراجعة.

ج. ضرورة توفير المدراء الكافية والسلطات والصلاحيات لقيام لجنة المراجعة.

د. أن تجتمع لجنة المراجعة ستة مرات في المتوسط سنوياً.

هـ. أن تجتمع مع المراجع الخارجي مرتين في السنة.

2. المحدد الثاني: والخاص بمهام ومسؤولياتلجنة المراجعة

تتمثل عناصر فعالية لجنة المراجعة وفق هذا المحدد في الأتي:

أ. التأكد من الإلتزام بنظام الشركات.

ب. فحص نتائج كل من المراجعة الداخلية والخارجية.

ج. التأكد من وجود التنسيق الملائم بين المراجعين الداخليين والخارجيين.

د. إختيار وتحديد اتعاب المراجع الخارجي والتاكد على إستقلاليتة.

هـ. الإشراف على عملية التقرير المالي.

و. تقييم خطة المراجعة بالنسبة للمراجع الداخلي.

ز. الموافقة على أداء تغييرات في السياسات المحاسبية أو الإفصاح المحاسبي.

ح. فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وخطط الإدارة المالية.

ط. تقييم أداء الإدارة المالية والمراجعين الداخليين والخارجيين .

---

1 محمد القيومي محمد ، دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية ، (القاهرة:مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 1994م) ، ص ص5-6

3. المحدد الثالث: والخاص بتأهيل ومعرفة خلفية أعضاء لجان المراجعة

إن أهم العناصر التي تؤثر على فعالية لجنة المراجعة وفقاً للمحدد الثالث هي:

أ. درجة فهم رئيس وأعضاء اللجنة بالمبادئ والقواعد المتعلقة بالتقرير المالي.

ب. درجة تفهم رئيس اللجنة والأعضاء للرقابة المالية ونظم المعلومات.

ج. درجة معرفة رئيس اللجنة والأعضاء بإجراءات وأساليب المراجعة.

رابعاً: مقومات لجنة المراجعة:

لكي تستطيع لجان المراجعة القيام بدورها على الوجه الأمثل يجب أن تتوفر لها مجموعة من المقومات هي:[1]

1. الإستقلالية:

تكمن قوة لجان المراجعة وقدرتها على القيام بالمسؤولية الموظفة إليها في إستقلاليتها، فإذا لم تتوفر الإستقلالية لأعضاء لجان المراجعة لايمكن لها أن تقوم بدور المراقب المستقل. كما لايمكن ان تتوفر الحماية للمراجع الخارجي. ومن هنا يمكنى القول بأن الإستقلالية تمثل حجر الزاوية في قيام لجان المراجعة.

الإستقلالية يجب أن تتوفر في المظهر وفي الجوهر، وجوهر الإستقلالية هو التأكد من عدم تأثير مصالح أعضاء اللجنة مع الإدارة أو المراجع على عملها، فالأصل هو فصل أعمال اللجنة عن أي تأثير يمس مصالحهم مع الإدارة أو المراجع, أما المظهر عندما يستطيع اي شخص عادي الذي يعلم بمصالح أعضاء لجان المراجعة، أن يطمئن الى موضوعية عملها وعدم تأثير تلك المصالح على عملها

2. توافر الخدمة المالية:

ان إحدى التوصيات العشر التي أصدرتها "BRC committee" أن يكون كل أعضاء لجان المراجعة لديهم حد أدنى من إمكانية فهم المعلومات المحاسبية، وأن يكون عضو واحد على الأقل لديه خبرة مالية، وقد عرفت الخبرة بأن يكون قد قام بعمل سابق من الأعمال التي تتطلب شهادة متخصصة في المحاسبة، أو أن يكون قد تقلد منصباً يتطلب مسؤوليات مالية واسعة.

---

1 عوض لبيب فتح الله الديب ، شحاتة السيد شحاتة ، أصول المراجعة ،(القاهرة:دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013م) ، ص29

3. توافر ميثاق عمل لجان المراجعة:

ان وجود ميثاق عمل لجان المراجعة يمثل مرجعية لتقييم أعمال اللجنة، حيث يظهر ميثاق العمل بنقاط هامه يمكن أن تهمل ولا تتبع في غياب ذلك الميثاق. وأهم هذه النقاط:

أ. أساس مرجعي للعمل:

ان يكون للجان المراجعة أساس مرجعي يوفر فهم كامل للدور الذي تقوم به، والهدف العام لهذه اللجنة وعدد مرات أوقات إجتماع اللجنة ودور ومسؤوليات اللجنة.

ب. مدة خدمة لجنة المراجعة:

يجب أن يوضح الميثاق عدد ومرات ومواعيد إجتماع لجان المراجعة حيث أنه يجب أن تجتمع لجان المراجعة بصفة دورية لتوفير فرصة مراجعة ومناقشة التقارير المالية،وأن تسبق تلك الإجتماعات عدة إجتماعات لمجلس الإدارة بوقت كافي لإمكانية القيام بأي تعديلات تراها لجنة المراجعة.

مما تقدم يخلص الباحث إلى أن وجود تلك المقومات ضرورية لضمان كفاءة وفاعلية أداء لجان المراجعة.

خامساً: مسؤوليات لجان المراجعة

هناك العديد من الأعباء والمسؤوليات التي تقع على عاتق لجان المراجعة في الوحدة الاقتصادية أهمها مايلي :[1]

أ. التخطيط لعملية المراجعة:

حيث يجب أن تقوم لجنة المراجعة بالآتي:

1. تحديد المتطلبات المتوقعة من المراجع وتشمل :

- المتطلبات القانونية التنظيمية المرتبطة بعملية المراجعة.
- المتطلبات المتوقعة من الخدمات بخلاف المراجعة.
- المتطلبات المتوقعة من مستويات الخدمة المقدمة.
- تحديد الأعمال والتصرفات التي تدعو إلى التمسك أو التخلص من المراجع.

---

1 عبد اللطيف محمد خليل ، نطاق مقدمة لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي وإجراءات أدائها في ضوء الإصدارات المهنية ، (القاهرة:مجلة البحوث التجارية ، المجلد32 ، العدد1 ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، 2010م) ، ص150

2. تحديد المرشحين المحتملين:

وفي هذا يجب على اللجنة القيام بالآتي:

- تحديد المكاتب التي يتم دعوتها للتقدم بالعرض.
- قبول تعليقات وملاحظات وتعقيبات المراجع الحالي.
- دراسة أوراق اعتماد المراجعيين المتقدمين.
- دراسة مدى شهرة المراجعيين المتقدمين.
- دراسة مدى موضوعية ملاحظة جملة للأسهم في هذا الشأن.

3. جمع المعلومات:

هذا يتطلب من لجنة المراجعة أن تقوم بالإجراءات الآتية:

- التأكد من كفاية الرقي الذي توفره الإدارة لكل المكاتب لتقديم مقترحاتها.
- الإجتماع مع المكاتب المدعوة لإبلاغها بالتوقعات المطلوبة.
- السيطرة ونظم الرقابة الداخلية وقضايا المحاسبة والمراجعة.

4. دراسة المقترحات أو العروض المكتوبة:

وذلك يتضمن الآتي:

- تقييم المكتب لمخاطر الأعمال الرئيسية.
- نظرة عامة عن منهج المراجعة.
- أعضاء فريق المراجعة الرئيسي.
- خبرة واعتماد مؤسسة المراجعة في صيانة الشركة.
- أتعاب وتوقيت المراجعة.

يجب على لجنة المراجعة أن تدرس مدى وضوح كل مقترح من حيث:

- فهم الشركة وأعمالها.
- فهم المتطلبات القانونية والتنظيمية واجتماعات الشركة.
- مدى خبرة وقدرة فريق المراجعة.

5. الإستماع إلى العرض أو التقديم المقترح المقدم من مكاتب المراجعة:

بعد دراسة العروض المقدمة كتابة من مكاتب المراجعة، تقوم اللجنة بالإجتماع بكل مراجع من المؤهلين، وذلك بغرض الإستماع إلى عرض شفوي حول ماقدمه من مقترحات تحريرية، ثم بعد ذلك اتخاذ القرار النهائي بشأن كل مكتب مراجعة فيها يختص بمدى الإستمرار في ترشيحه من عدمه.

في ضوء المقترحات المقدمة من كل مكتب مراجعة وحضور العروض الشفوية، يتم يتم اختيار المكتب المناسب، ويعد تقرير بذلك الترشيح إلى مجلس الإدارة.

6. تغيير المراجع:

عند تعيين مكتب جديد لمراجعة الشركة، هنالك عدة خطوات يجب أن تتخذ من جانب لجنة المراجعة والقيام بها:

- اذا استقال المراجع الحالي أو رفض إعادة التعيين يجب الإفصاح عن ذلك.
- قبل تعيين المراجع الجديد يجب أن يلتزم المراجع بالجوانب الأخلاقية.
- من المرغوب أن يتم التسليم من المراجع القديم للمراجع الجديد.

ب. دراسة مدى خبرة وتأهيل المراجع ومدى كفاءة موارده المتاحة، وفي هذا الاتجاه يجب التحقق من أن لدى المكتب الآليات التي تمكنه من التحقق من الآتي: [1]

- تقييم كفاءة الأفراد العاملين في المراجعة سنوياً.
- مدى ملائمة برنامج التدريب.
- مدى التزام المراجعيين بالإرشادات المعدة بواسطة المكتب.
- مدى التزام المراجعيين ببرنامج التعليم المستمر.
- مدى التنوع في برنامج التدريب حسب الأنشطة المختلفة بمكتب المراجعة.
- مدى ملائمة التدريب الذي اكتسبه المراجعيين مع نشاط الشركة.
- مدى التزام المكتب بمعايير الجودة.
- مدى كفاية الموارد المتاحة.
- مدى كفاية الخبرات المتاحة.
- مدى استقلال المراجعيين.

---

1 أمين السيد أحمد لطفي ، تطلعات حديثة في المراجعة ، (القاهرة : جامعة بني سويف ، 2013م) ، ص360

– مدى الكفاية الفنية للمراجعيين.

– عدد المراجعيين الذين ساهموا في الأداء.

– مدى ملائمة القضايا المشارة أثناء عملية المراجعة من حيث التوقيت والمستوى المناسب من المراجعين وموظفي العمل.

– معدل دوران شريك المراجعة والمراجعين.

ج. دراسة وتقييم استقلال المراجع:

يتضمن ذلك أن تقوم لجنة المراجعة بما يلي:

1. دراسة وتقييم خطر استقلال المراجع:

حيث يجب على لجنة المراجعة أن تدرس الجوانب التالية:

أ. دراسة وتقييم مصادر خطر الاستقلال المراجع ويشمل:

– المنفعة الذاتية.

– الفحص الذاتي.

– خطر الدفاع، العلاقات العائلية، التهديدات.

ب. دراسة وتقييم وسائل مواجهة الاستقلال.

ج. دراسة السياسات والإجراءات المتخذة بشأن الخدمات الأخرى.

د. دراسة الإجراءات الأخرى لدراسة وتقييم مدى استقلال المراجع.

2. دراسة خطة المراجع:

حيث يستوجب ذلك من لجنة المراجعة دراسة الآتي: .[1]

أ. عناصر مهمة المراجعة.

ب. منهج المراجعة وقضاياها الأساسية.

ج. حجم الوقت المخصص من قبل الشريك للشركة.

د. المزج بين الشركاء والموظفين.

د. تقييم فعالية أداء المراجعة:

حيث يقع على عاتق لجنة المراجعة دراسة مايلي:

---

1 محمد سامي راضي ، موسوعة المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2011م) ، ص459.

– مدى حداثة فهم فريق المراجعة لأعمال وأنشطة المراجعة.
– مدى تركيز فريق المراجعة على القضايا والموضوعات الرئيسية.
– ماهي أهم الموضوعات المرتبطة بالرقابة الداخلية.
هـ. دراسة وتقييم نتائج وفعالية عملية المراجعة بوجه عام:
حيث تقوم اللجنة بدراسة مايلي:
– دراسة نتائج عملية المراجعة.
– تقييم فعالية عملية المراجعة.

إن وجود لجان للمراجعة يحقق الكثير من المزايا والتي تنعكس في تفعيل حوكمة الشركات مثل:[1]

1: زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية للشركات والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، فضلاً عن زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وهو الأمر الذي يدعم القدرة التنافسية للشركة، ويحدث إثارة على الشركة التسويقية.

2: تدعيم استقلال وظيفة المراجعة وتحسين جودتها من خلال إضطلاع لجنة المراجعة بمهمة ترشيح وتعيين وعزل المراجعين وكذلك الإشتراك في تحديد أتعابهم.

3: الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية وتدعيم استقلالها.

4: مساعدة مجلس إدارة الشركة على الوفاء بمسؤولياته القانونية كوكيل عن المساهمين من خلال قنوات رسمية للإتصال بين اللجان التابعة لمجلس الإدارة من ناحية والمراجعين الداخليين والخارجيين وهيكل الرقابة الداخلية من ناحية أخرى.

5: إن وجود لجان المراجعة بالشركة سيؤدي إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة وذلك بالبعد عن التفاصيل للموضوعات التي سبق مناقشتها بلجنة المراجعة، ومن ثم التفرغ للمتغيرات الأخرى المؤثرة في اتخاذ القرار.

6: تحقيق اقتصاديات، حيث أن المنافع والوفورات الناتجة عن لجان المراجعة تفوق بكثير بيئة الرقابة بالشركة.

---

1 ليلى عزيز صليب ، دراسة انتقادية لقرار انشاء لجان المراجعة المصرية ،(المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد28 ، العدد2 ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2004م) ، ص ص120–125.

7: زيادة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم، وزيادة ثقة البنوك والمقرضين بالشركة، مما ينعكس أثره على عدم المطالبة بمزيد من الضمانات وشروط التمويل.

8: تحقيق مزايا ضريبية عن التحاسب الضريبي لثقة مصلحة في بيئة الرقابة في الشركة ومصداقية التقارير المالية

الفصل الثاني

الإطار النظري لحوكمة الشركات

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول : مفهوم وأهمية حوكمة الشركات

المبحث الثاني : متطلبات تطبيق حوكمة الشركات

المبحث الأول :

مفهوم وأهمية حوكمة الشركات

أولاً : مفهوم حوكمة الشركات:

نتيجة لظهور قضايا الفشل والغش في التقارير المالية التي لازمت كبرى الشركات وما صاحب ذلك من انهيارات مالية ، أدى ذلك لظهور مفهوم حوكمة الشركات بشكل واسع يتلافى الفشل المالي والإداري والاقتصادي في الوحدات الاقتصادية ، فيما يلي يمكن توضيح مفهوم حوكمة الشركات على النحو التالي :

يقصد بحوكمة الشركات مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تتضمن كل من الانضباط (discipline) والشفافية (Transparency) والعدالة (fairness) وبالتالي تهدف إلي تحقيق الجودة والتمييز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية [1].

تعددت التعريفات المتعلقة بحوكمة الشركات عند العديد من الكتاب والباحثين ، وذلك لتداخلها في كثير من الأمور التنظيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

– عرفت حوكمة الشركات بأنها (نظام متكامل الرقابة المالية والغير مالية ، والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها [2].كما عرفت بأنها (مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية ، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة مثل (حملة السندات ، العمال ، الدائنين ، المواطنين من ناحية أخرى).[3]

عرفت حوكمة الشركات بأنها (مجموعة من المبادئ و القواعد التي ترشد وتحد من سلطة طرف أخر ، إي ان مجال الحوكمة الرئيسي رقابة أفعال وقرارات المديرين المؤثرة على مصالح الملاك المقرضين وذلك بغرض التوصل إلي توازن المصالح بين الملاك [4].

---

[1] عبد الوهاب نصر علي ،موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2008م) ص680.

[2] عطا الله خليل وبحر عبد الفتاح العشماوي ، الحوكمة المؤسسة المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسة الخاصة والعامة ،(القاهرة : مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، 2008)، ص . ص 27-29 .

[3] محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) ص 15 .

[4] سمية أمين على وآخرون ، دراسات في المحاسبة المالية (القاهرة : ب.د، 2011م) ص 188.

عرفت المنظمة الدولية للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية الحوكمة هي (الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة ، لتوفير الإشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة)[1]

وعرفها احد الكتاب بأنها " تلك المجموعة من قواعد اللعب التي يتم وفقاً لها إشراف مجلس الإدارة علي الشركة ، بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين"[2].

يشير مفهوم حوكمة الشركات إلي توفير مقومات ضمان عدم استثمارها في مجالات غير أمنة بالإضافة إلي عدم استغلالها من قبل إدارة منظمات الأعمال في تحقيق دوافع ومنافع شخصية [3].

من خلال استعراض المفاهيم السابقة ، يرى البعض أن الاختلاف بين الكتاب على مفهومية حوكمة الشركات يرجع إلي حداثة هذا المصطلح ، إلا انه يجب عند صياغة تعريف للحوكمة أن تتوفر فيه خصائص التعريف الأكثر قبولاً ، لان يشتمل على العناصر التالية[4] :

1-إن الحوكمة ليست هدف في حد ذاته، ولكن وسيلة أو أداة هدف يسعي إليه المجتمع .

2-إن الحوكمة هي أداة وقائية تمنع التلاعب والغش والفساد الإداري ، وإساءة استعمال السلطة .

3-إن الحوكمة هي أداة حديثة لإدارة وتقييم أداء الشركة .

4-إن هنالك نوعان من الحوكمة الداخلية والحوكمة الخارجية .

5-الحوكمة هي مجموعة المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

---

[1] مصطفى نجم البشاري ، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان ، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول (الخرطوم : الفترة 20-21 يناير 2008م) ص17 .

[2] كاثرين كوشتا هيلين جو وسوليفيان ، حوكمة الشركات في الحادي والعشرون (القاهرة : ب.د ، 2003م) ، ص3 .

[3] عدنان ابن حيدر بن درويش ، حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة (بيروت : دار المصارف العربية ، 2008م) ص 25.

[4] إبراهيم محمد ابو سعدة اثر تطبيق مفهوم الحوكمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إستراتيجية إدارة الموارد البشرية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية (القاهرة:جامعة بن سويف ، كلية التجارة ، العدد 1، 2009م) ص 115.

ثانياً : أسباب ظهور حوكمة الشركات :

هنالك عدة أسباب تضافرت مع بعضها البعض وأدت إلي ظهور مصطلح حوكمة الشركات في القرن العشرين ويمكن توضيح هذه الأسباب ما يلي[1] :

1- هنالك عدة قوى اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وسياسية ورقابية ، تضافرت مع بعضها البعض في تغير الاقتصاد العالمي ، كما أن نظم الرقابة الداخلية في بعض الشركات قد فشلت في التعامل بكفاءة وفاعلية مع تلك القوى والعوامل .

2- زيادة قيمة أتعاب الخدمات الاستشارية إلتي يقوم بها المراجع الخارجي بالشركة ، ووصولها إلي نحو ثلاثة أضعاف أتعاب خدمات المراجعة في بعض الأحوال هذا الأمر أدى في بعض الحالات إلي عدم اهتمام المراجع الخارجي بتقويم أداء الشركة المالي بصورة جيدة ، لا يصطدم بإدارة الشركة التي قد تفكر في تكليف مراجع أخر بدلاً منه.

3- ظهور الفضائح المالية لكبرى الشركات العالمية بسبب الغش والفساد المالي والمحاسبي وعدم الإفصاح والشفافية كما حدث لشركة (world com , Bccl , inron)

4- ممارسة عملية ربط الحوافز الإدارية بقيم الأسهم من خلال منح كل من مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا حوافز سنوية في صورة أسهم يمكن ممارستها فوراً ، لذلك اهتمت الإدارة العليا بتعظيم قيمة المنشاة لغرض زيادة القيمة السوقية لأوراقها المالية في السوق ، لتحقيق منافع ذاتية للإدارة عن طريق استخدام بدائل القياس المتاحة للإدارة .

5- زيادة اهتمام أسواق الأوراق المالية بعملية مراقبة أداء الشركات في الكثير من الدول بهدف إجراء التعديلات اللازمة لزيادة فاعلية التحكم في الشركات ، مثل متطلبات التسجيل والإفصاح ، وحماية المستثمرين من الغش والتلاعب التي تمارسها إدارة الشركات باستخدام الأرقام المحاسبية .

---

[1] الهام ادم محمد إبراهيم ، إمكانية حوكمة الشركات في تقويم أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية (القاهرة: جامعة حلوان : كلية التجارة ، العدد الرابع ،2008) ، ص 106.

6-زيادة تخوف المساهمين من أداء اللجان التابعة ، لمجلس الإدارة ، وعدم كفاءة وفاعلية تلك اللجان ، علاوة على ضعف آلية اختيار المديرين والتنفيذيين ، وكبار الموظفين في الشركات ، وتحديد مستحقاتهم المالية .

7-ممارسات الشركات متعددة الجنسية في اقتصاديات العولمة ، لاسيما تلك المتعلقة بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من اجل السيطرة على الأسواق العالمية ، حيث انه رغم وجود ألاف من الشركات ، فان هنالك (100) شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على المستوى العالم ، من خلال ممارستها الاحتكارية .

8-عدم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، بما يحول دون اكتشاف ومنع المشاكل الناجمة من ضعف درجة الالتزام العاملين في أقسام المحاسبة بالمبادئ والمعايير والقواعد والسياسات المحاسبية [1]

ويرى الباحث أن الأسباب سابقة الذكر لها دور كبير في ظهور الحوكمة ، إلا آن السبب الرئيسي هو انعدام ثقة الأطراف الخارجية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات ، نتيجة لضعف نوعية المعلومات ، وبالتالي صعوبة الإشراف والرقابة على أداء المديرين ولكن ظهور حوكمة الشركات كان لها دور كبير في تجنب الأزمات المالية التي تواجهها الشركات .

ثالثاً : أهمية حوكمة الشركات :

تعد حوكمة الشركات أداء مهمة لضبط أداء جميع الشركات ، وذلك لأنها أداء مكافحة الفساد، وعن طريقها يتم تفعيل دور الجمعية العمومية لإحكام الرقابة على مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين للتأكد من تحقيق الأهداف المحددة وفقاً للأطر القانونية والاقتصادية السليمة .

ومن خلال ذلك فان أهمية حوكمة الشركات تنبع من خلال التوجيه في الأتي[2] :

1-تحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنشاة والمنظمات .

2-تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري .

---

[1] محسن احمد حضيري ، حوكمة الشركات ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2005م) ، ص 75 .

[2] طارق عبد العال حماد ، دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع المصري ، مجلة الفكر المحاسبي (القاهرة:جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، عدد خاص 2010م) ص 62.

3-تعمل نظم حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات ، وبالتالي زيادة الاستثمارات في المجتمع ، وزيادة معدلات النمو وتحقيق قيمة مضافة ، وكذلك الاستغلال الأمثل للموارد والقضاء على الناقد الاقتصادي .

4-تضمن الحوكمة عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة واستخدام سلطاته في الإضرار بمصالح المساهمين ، أو الأطراف المرتبطة بالشركة كالموردين وحملة السندات والمقرضين كما تعمل على استغلال أموال المساهمين .

5-تعمل الحوكمة على تحقيق عدم التمييز بين أصحاب المصالح في الشركة مع المحافظة على حقوق المساهمين القانونية في نقل ملكية الأسهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، وكذلك الحصول على طاقة المعلومات في الشركة التي تؤثر على قراراتهم .

عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات :

على الرغم من قيام المؤسسات الدولية بوضع معايير الإدارة الرشيدة أو الحوكمة ، إلا أن هنالك عدة عوامل ساعدت وساهمت في وضعها علي قمة اهتمامات المؤسسات الدولية ، ويأتي في مقدمتها الاضطرابات التي شهدتها أسواق المال العالمية خلال العقدين الماضيين ، ولعل أهم هذه الاضطرابات الأزمة المالية الطاحنة التي ضرب أسواق جنوب شرق أسيا عام 1998م مروراً بما خلفته أحداث 11/ سبتمبر 2001م على الاقتصاد العالمي ، والتي كشفت الفساد الواسع في الشركات والتلاعب بحقوق المساهمين ، ومن ذلك فان أهم العوامل التي ساهمت في زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات هي :[1]

1-انعدام أسلوب ممارسة السلطة الإدارة الرشيد، يمكن القائمين على الشركة من الداخل سواء كان أعضاء مجلس إدارة أو الإدارة أو كبار الموظفين من نهب الشركة أو المال العام على حساب المساهمين والدائنين وعموم الجمهور .

2-سوء الإدارة يؤدي لعجز الشركة عن المنافسه وخروجها من الأسواق تماماً ، وذلك لعدم قدرتها في جلب رؤوس أموال كافية .

[1] أمين السيد احمد لطفي ، المراجعة وحوكمة الشركات ، (الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2010م) ص 135.

3-افتقاد الشفافية والوضوح والدقة في الحسابات الختامية للشركات والمشروعات تجعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح .

4-الحوكمة وقواعد الإدارة الرشيد ضرورية ومهمة سواء بالنسبة للاقتصاد الكلي أو الشركات العامة، كذلك الخاصة ووضع هيكل يسمح بقدر من الشفافية والحرية في ظل سلطة القانون .

5-تنبع الحاجة إلي ممارسة الحوكمة أو سلطة الإدارة الرشيدة ، للفصل بين الملكية وإدارة الشركات العامة .

6-تساهم حوكمة الشركات في تقليل المخاطر وتحسين الأداء .

7-تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في البورصات وأسواق المال .

8-تساهم الحوكمة في زيادة ثقة جمهور المستثمرين في عمليات الخصخصة .

9-تساعد حوكمة الشركات في تحقيق أفضل عائد للدولة على استثماراتها.

رابعاً: أهداف حوكمة الشركات :

يؤدي التطبيق الجيد لحوكمة الشركات إلي دعم الأداء وزيادة القدرات التنافسية وجذب الاستثمارات وتحسين الاقتصاد بشكل عام ، وذلك من خلال ما تحققها أهداف أهمها ما يلي :[1]

1-تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي الذي يمكن من الحد من ظاهرة .

2-تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين مجلس الإدارة على تبني إستراتجية سليمة .

3-تجنب حدوث أزمات المالية .

4-ضمان التعامل بصورة عادلة بالنسبة للمساهمين ، الدائنين ، الأطراف الأخرى ذات المصالح .

5-الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي بالشركة .

6-تحسين كفاءة وفعالية الشركات وضمان استمرارها ونموها في دنيا الإعمال .

[1] الرشيد السيد الهادي حامد ، دور حوكمة الشركات في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية ، كلية الدرسات العليا ،(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م) ص ص 13-15.

7-إيجاد الهيكل المناسب الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف .

8-المراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء الشركات .

9-التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسئوليات .

10- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة .

11- تمكين الشركة من الحصول على التمويل المطلوب من اكبر عدد من المستثمرين المحليين والأجانب .

12- إمكانية مشاركة المساهمين الموظفين والدائنين والمقرضين ، وقيامهم بدور المراقبين بدور بالنسبة لأداء الشركة .

13- تجنب حدوث الممارسات المالية والخاطئة وتدعيم استقرار الشركات ودعم أسواق المال المحلية والدولية .

مما تقدم يلخص الباحث إلي أن تطبيق حوكمة الشركات يحقق الأهداف التالية :

1-الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء .

2-تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات .

3-إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء .

4-المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركة .

خامساً : الحاجة إلي حوكمة الشركات :

الحاجة لحوكمة الشركات أتت كرد فعل للازمات الاقتصادية العالمية الأخيرة قبل نهاية القرن العشرين ، وهنا يمكن إبراز الحاجة حوكمة الشركات في الأتي :[1]

1-سعى الدول المتقدمة للتحول للنظام المالي الرأسمالي والسوق الحر لتحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد .

2-انفصال الملكية عن الإدارة واتساع وتنوع حجم النشاط .

3-توسيع المصارف في فتح التسهيلات الائتمانية بأقل درجة من الضمانات ، حيث أدى الغرض إلي الإقبال على شراء الأسهم والسندات والعقارات ، مما أدى إلي زيادة غير مبررة في أسعارها .

4-زيادة حركة رؤؤس الأموال عبر الحدود مع ضعف اليات الرقابة على تصرفات الإدارة .

سادساً : مقومات حوكمة الإدارة:

لتدعيم نظام حوكمة الشركات لابد من توافر مجموعة من المقومات وهي [2]:

1-وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت وحق الانتخاب لأعضاء مجلس الإدارة ، وحق تعيين . وعزل مراقب الحسابات ، وكذلك توضح في المقابل حقوق المجتمع علي الشركة وواجباتهم تجاهها .

2-وجود رؤية واضحة تحدد معالم إستراتجية الشركة مع الأدوات التي تكفل تحقيقها ، وذلك من خلال وضع تلك الرؤية في شكل خطط وأهداف قصيرة وبعيدة المدى.

3-وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسئوليات ، يفرز مجموعة من الأنظمة مثل نظام داخلي للشركة ونظام الرقابة الداخلية ، ثم الأهم نظام المحاسبة المسئولة يوفر مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية للازمة للمساءلة وتقييم الأداء .

---

[1] احمد سعيد احمد عبيد ، دور حوكمة الشركات في تحسين فعالية وجودة المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة "غير منشورة " (جامعة البحر الاحمر ، كلية الاقتصاد ، 2012م) ،ص 29.

[2] عبيد احمد ابوبكر ، دور هيئة الإشراف والرقابة على التامين في تفعيل لشركات التامين المصرية بمبادئ و آليات حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، (جامعة بن سويف ، كلية التجارة ، العدد"32" ، 2005م) ص ص374-375.

4-وجود لجان مراجعة لها من الصلاحيات ما يكفل لها حق ممارسة دورها الرقابي على إعمال المراجع الداخلي والخارجي ، وحق متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ ما تحتويه هذه التقارير من مقترحات وتوصيات .

5-وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية ، وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء الشركات ليس لإدارتها ومساهميها فحسب ، بل أيضا لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة وهم يستخدمون البيانات المالية المنشورة للشركة في اتخاذ القرارات مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، العملاء ، الموظفين ، الجهات الحكومية ذات العلاقة ، ويلعب الإفصاح عن المعلومات في نظام التقارير دوراً حيوياً في تحقيق الهدف الرئيسي لحوكمة الشركات والمتمثل في تقليل مخاطر تضارب المصالح المحتملة بين الأطراف الأخرى ذات العلاقة .

مما تقدم يلاحظ الباحث أن توافر هذه المقومات في الوحدة الاقتصادية من شأنها ضمان نجاح فلسفة تطبيق حوكمة الشركات .

المبحث الثاني
متطلبات تطبيق حوكمة الشركات

أولاً: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات :

هنالك إطراف أساسية تؤثر في التطبيق السليم لحوكمة الشركات وقواعدها ، بل تحدد إلي درجة كبيرة مدى النجاح والفشل في تطبيق هذه القواعد ، وتتمثل تلك الأطراف في التالي :[1]

1-المساهمين : shareholder

وهم يقومون بتقديم رأس المال للشركة ، وذاك عن طريق ملكيتهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح المناسبة مقارنة مع استثماراتهم ، وأيضا تعظيم قيمة الشركة في المدى الطويل ، وهم الذين يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة الذين يرون أنهم مناسبين لحماية حقوقهم .

2-مجالس الإدارة : board of directors

يمثلون المساهمين والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح في المنشاة ، حيث أن مجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة ، بالإضافة إلي الرقابة على أدائهم ، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسيات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين .

3-الإدارة : management

هي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلي مجلس الإدارة ، وتعتبر الإدارة هي الجهة المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها ، بالإضافة إلي مسئولياتها تجاه الإفصاح والشفافية تجاه المعلومات التي تنشرها للمساهمين .

[1] محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين والتنفيذيين ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2008م) ص .ص 16-18.

4-أصحاب المصالح : stockholder

وهم مجموعة من الأطراف التي لها مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح ، وقد تكون هذه المصالح متعارضة ومختلفة أحيانا ، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على الاستثمار .

ويجب ان نلاحظ ان مفهوم حوكمة الشركات يتاثر بالعلاقات في مابين الاطراف في نظام الحوكمه

ثانياً : مبادئ حوكمة الشركات :

يعتمد التطبيق الجيد لحوكمة الشركات في الإتباع السليم لقواعد ومبادئ الحوكمة ، والذي يؤدي بدوره إلي تحسين أداء الوحدة الاقتصادية .

إن مبادئ الحوكمة هي مجموعة النظم والقواعد والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى المتعلقة بها ، حيث يمكن استعراض تلك المبادئ كالأتي [1]:

1-مبدأ حقوق المساهمين :

يجب على المساهمين أن يكونوا على علم تام بما يحدث داخل الشركة ، وان يكون لهم القدرة الكاملة على فهم ومعرفة وإدراك كل النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتصلة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة .

2-مبدأ الإفصاح والشفافية :

حيث يجب أن تتضمن مبادئ الحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق ، كما يجب أن تتضمن على الشفافية والإفصاح في النتائج المالية والتشغيلية .

[1] احمد على خضر ، حوكمة الشركات ، (الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2011م) ص .ص 113- 118.

3- مبدأ تفعيل دور أصحاب العمل :

يجب أن تشجع الحوكمة التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال إيجاد فرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة ، مع تأكيد احترام حقوقهم وضمان فرصة حصولهم على المعلومات المتصلة بذلك .

4-مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين :

يجب أن تتضمن حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، كما يجب ان يعامل المساهمين المنتمون إلي نفس الفئة مع معاملة متكافئة .

5-مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة :

يجب أن تكون مسئوليات مجلس الإدارة واضحة ومعلنة سواء من حيث الصلاحيات والواجبات والحقوق والمزايا البدلات والأجور والمكافآت ، ومن أهم مسئوليات مجلس الإدارة مراجعة وتوجيه إستراتجية الشركة .

6-مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات :

هذا المبدأ يتطلب توافر إطار لحوكمة الشركات ، وذلك من خلال وضع الأسس الفعالة التي تضمن رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق بين مختلف الهيئات الإشرافية والرقابية .

وقد طرق هذا المبدأ كالأتي :[1]

أ. نزاهة وشفافية الأسواق .

ب.أثار الحوكمة على الاقتصاد الكلي .

ت.تمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسئولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة للقيام بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية .

[1] فارس كريم العاني ، حوكمة الشركات في التصدي لأثار الأزمات المالية والعالمية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، مجلد "1" ، العدد"2" (القاهرة: جامعة بنها ، كلية التجارة ، 2010م)ص 142 .

ثالثاً : متطلبات حوكمة الشركات :

تتوقف عملية التطبيق السليم لحوكمة الشركات إلي ضرورة توافر مجموعة من العوامل والمتطلبات هي [1]:

1-إقناع جميع الأطراف العاملة بالشركة بان الحوكمة ليس عملاً اختيارياً ، ولكن ضروره لضمان جذب الاستثمارات العالمية ،ومن ثم التحول إلي كتلة مؤثرة سياسياً واقتصادياً .

2-توافر جهاز داخل الشركة يكون مسئولاً عن الحوكمة مع توافر الحصانة اللازمة لحماية جهاز الحوكمة وتحقيق الضمان الوظيفي و الارقي لأفراده .

3-التنسيق مع المجتمع الدولي لتطبيق قوانين ولوائح الحوكمة على جميع المستويات .

4-لابد من وجود تشريع يحمي القائمين على الحوكمة حتى يصبح عملهم مؤثراً وفعلاً وذا نهج يتمتع بالمصداقية والشفافية .

رابعاً : مزايا تطبيق حوكمة الشركات :

هنالك العديد من المزايا إلي يمكن أن تحققها الوحدة الاقتصادية عند التزامها بتطبيق حوكمة الشركات .

أهمها ما يلي [2]:

أ. المزايا التي تحققها للمجتمع :

1-تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة .

2-محاربة الفساد .

3-تشجيع المنافسة وزيادة الإنتاجية .

4-استقرار الأسواق المالية .

5-التشجيع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب العمل والدولة .

---

[1] فؤاد محمد الليثي ، نظرية المحاسبة ،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 2009-2010م) ، ص . ص 292-293.

[2] الصادق محمد سالم الطيب ، حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل " غير منشورة " (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2012م) ص 61-62.

ب. المزايا التي تحقق للشركات والمستثمرين :

1-تحسين أداء الشركة وزيادة سمعتها .

2-تقليل تكلفة راس المال .

3-تبني علاقات قوية بين اصحاب المصلحة .

4-تحمي حقوق المساهمين .

5-تخفيف اثار المخاطر .

خامساً: خصائص حوكمة الشركات :

يمكن حصر خصائص حوكمة الشركات في الأتي [1]:

1-الانضباط :

وهو يعني مراعاة السلوك الأخلاقي المناسب المقبول من الأطراف المرتبطة بالمنشاة ، وهذه الخاصية ترتبط بمجلس الإدارة التنفيذية، مراجع الحسابات.

2-الشفافية :

ترتبط هذه الخاصية ببيانات القوائم المالية الصادرة عن المنشاة .

3-الاستقلالية :

ترتبط هذه الخاصية بمجلس الإدارة ، أو الإدارة التنفيذية فلابد من عدم التداخل الاختصاصات ، إذ انه لا يجوز أن يعمل احد أعضاء مجلس الإدارة في وظيفية تنفيذية أو العكس .

4-المساءلة :

تعني إتاحة الفرصة لكافة الإطراف في التحقيق عند أداء عمليات الشركة وإمكانية محاسبة المسئولين عن الأداء السيئ .

[1] طارق عبد العال ، حوكمة الشركات ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، 2007-2008م)، ص 25 .

5-المسئولية :

وتعني مسئولية مجلس الإدارة التنفيذية في القيام بواجباتهم تجاه المساهمين والأطراف الأخرى بالصورة التي تحقق مصالح كل الأطراف .

6-العدالة :

وتعني مراعاة التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشاة دون التركيز على كبار المساهمين مثلاً .

7-المسئولية الاجتماعية :

تعني تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع .

سادساً : آليات حوكمة الشركات :

بالإضافة إلي اللجان ، هنالك العديد من آليات حوكمة الشركات منها ما يلي[1]:

أ. **مجلس الإدارة** :من أدوات مراقبة سلوك الإدارة ، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتجية الشركة ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها .

يتم تكوين مجلس الإدارة في القطاع الخاص عن طريق الانتخاب بواسطة المساهمين في الاجتماع السنوي ،أما في القطاع العام فيتم ترشيحهم ، وفي بعض الحالات يتم تعينهم بواسطة الوزارة الإشرافية للدولة ، ففي الحالتين المساهمون هم الذين يمارسون حق تعين أعضاء مجلس الإدارة .

يتمثل دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات في الأتي :

1-حماية المساهمين.

2-المحافظة على أصول الشركة .

3-التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية .

[1] محمد سامي راضي ، موسوعة المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2011م) ص 444.

ب. المراجعة الداخلية .

هنالك تعريفات مختلفة للمراجعة منها ما يلي :

عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المراجعة الداخلية بأنها " مراجعة العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر ،حيث تنفذ من قبل أشخاص يعينون أو يستخدمون وفق شروط معينة " كما عرفها مجمع المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م بأنها " وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشاؤها داخل المنشاة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة كخدمة لها ".

يمكن دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في الأتي :[1]

1-استقلال المراجعة الخارجية بالشركة .
2-وجود رقابة وفاعلية وقوة وكفاءة آليات الشركة .
3-وجود رقابة على التقارير المالية .
4-وجود رقابة على التزام الشركة بالتشريعات والأنظمة المطبقة .
5-الإشراف الفعال على التخطيط الاستراتيجي .
6-المراجعه الفعالة لإدارة مخاطر الشركة .

ج / الرقابة الداخلية :

عرفت لجنة طرائق التدقيق (C.A.P) المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبيين (AICPA) الرقابة الداخلية بأنها " تشمل الخطوات التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع لحماية أصولة ، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية ، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها ، وزيادة الكفاية الإنتاجية ، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية للموضوع .

يتمثل دور الرقابة الداخلة في حوكمة الشركات في الأتي :

1-فحص وتقويم السياسات والخطط والإجراءات .
2-دعم الهيكل الرقابي للشركة .

[1] دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار ،(القاهرة : ، أغسطس 2008م) ص .ص 16-17.

د/ المراجعة الخارجية :

تعرف المراجعة الخارجية بأنها " عملية منظمة ، يقوم بها مراجع مستقل ، بغرض إبداء رأي فني في مجموع القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة ، مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام "

يمكن دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات في الأتي :

1-الإفصاح الجيد عن المعلومات المالية .

2-دعم الثقة في المراجعة ودورها .

هـ/ الشفافية والإفصاح المحاسبي :

يعد عنصر الشفافية من أهم ركائز حوكمة الشركات ، وذلك لأهمية القصوى في تمكين الإدارة من تحقيق التوازن المستهدف بين مصالح ميع الفئات ذات العلاقة بأداء الشركة .

و/ تفعيل تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة :

تظهر أهمية وجود معايير المحاسبة في انها تساعد في تحقيق الأتي :

1-تشجيع الإفصاح عن جميع البيانات المالية وجعل القوائم المالية أكثر اكتمالاً.

2-تساعد عل مقارنة بيانات القوائم المالية للشركة مع تلك التي تصدرها الشركات المماثلة .

3-تمثل الأساس التي يعتمد عليه في التحقق من سلامة القوائم المالية .

4-حدوث اتفاق بين المحاسبيين والمراجعين على انسب المعالجات المحاسبية .

أما بالنسبة لمعايير المراجعة ، فقد قامت المنظمات المهنية ومجامع المراجعين في أعمال المراجعة والإجراءات إلتي يمكن استخدامها لتنفيذ هذه الأعمال .

ز/ المساهمون :

يؤدي المساهمون دوراً مهماً في تطبيق حوكمة الشركات ، وذلك من خلال اختيارهم إدارة فعالة والمراجع الخارجي بالإضافة لمجموعة من المسئوليات الأخرى .

مما تقدم يستخلص الباحث أن وجود هذه الآليات وأدائها للمهام المحددة لها بفاعلية في الوفاء بالمتطلبات الأساسية للتطبيق الجيد لحوكمة الشركات .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

وتشتمل على مبحثين

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية

المبحث الثاني : تحليل البيانات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة

سوق الخرطوم للأوراق المالية

النشأة والتأسيس :

أكمل سوق الخرطوم للأوراق المالية بنهاية العام 2016م عامه الثاني والعشرين منذ تأسيسه ، وشهدت مسيرة السوق عدة مراحل وتطورات كان من شانها دفع عجلة التقدم بالسوق ، حيث كان أخرها البداية الفعلية للعمل بالتداول عند بعد وفيما يلي لمحات عن أهم المراحل في عمر السوق والتي يمكن تقسمها إلي ثلاثة مراحل أساسية وتشمل :

فكرة إنشاء السوق :

بدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية بالسودان في العام 1962م.حيث تم إجراء العديد من البحوث والدراسات والاتصالات من قبل وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وتوصلت إلي التوصية بإنشاء سوق ، حيث تم إجازة قانون وسوق الأوراق المالية 1982م من قبل مجلس الشعب الذي أجاز القانون لكي ينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان ولكن لم يحذر تقدم في هذا النشأة حتي عام 1992م الذي بدأت فيه الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية وذلك في أغسطس 1992م في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي ناد بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1993-1990) ومن ثم إنشاء هيئة الأسواق المالية في عام 1992م وفي نوفمبر من نفس العام اقر مجلس الوزراء تعديلاً على سوق الأوراق المالية لعام 1982م إلا أن هذه القانون المعدل لم يف بكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية .

البداية الفعلية للسوق :

في عام 1994م أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبح بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً قانونياً مستقلاً ، وقد بدا العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر 1994م والسوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير 1995م بعدد 34 شركة مدرجة وفي عام 1996م ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 24 شركة إلي 40 شركة ، وشهد العالم 1997م زيادة مقدرة لرأس المال السوداني لسوق الخرطوم للأوراق المالية مما يعادل 31 مليون دولار أمريكي إلي 139 مليون دولار أمريكي ، كما شهد ذات العام تأسيس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية ، أما في عام 1999م فقد بدا العمل بنظام السوق الموازية حيث تم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقا لاستيفائها شروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامي والموازي، كما شهد في نفس العام بداية إصدار صكوك الصناديق الاستثمارية ، وفي عام 2001م بداية إصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وإدراجها بالسوق الموازي ،تم الإعلان عن مؤشر الخرطوم (KH30) في أكتوبر من العام 2003م ، وإدراج السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي وإدراج سهم سوداتل تقاطعيا في سوق ابوظبي للأوراق المالية في ذات العام كما تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية في العام 2004، وشهد العام 2005 ارتفاعا قياسياً في مؤشرات التداول حيث ارتفع كل من حجم التداول إلي 1،21 مليار جنية وارتفاع في مؤشرات العام (KH30) بنسبة نمو بلغت 97,2% وارتفاعا في القيمة السوقية إلي 470مليار جنية ، كما احتل السوق المرتبة الأولى بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي من حيث نمو القيمة السوقية مقارنة ببقية الأسواق العربية بنسبة نمو بلغت 50,8% وفي العام 2007م اضمن السوق لاتحاد البورصات الإفريقية مما فتح أفاقا جديدة للتعاون الإقليمي بين أسواق المنظمة ، كما بدا العمل الفعلي في مركز الإيداع والحفظ المركزي.

كما شهد العام 2008م ارتفاعا ملحوظا في حجم التداول حيث اكتمل إيداع أسهم جميع الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية الأمر الذي مهد الطريق لإكمال إجراءات التحول للتداول الالكتروني ، وإدراج مصرف السلام في سوق دبي المالي في ذات العام . أما في العام 2009 سجل سوق الخرطوم اعلي معدل تداول منذ إنشاء سوقها الثانوية حيث ارتفع حجم التداول إلي 2,2 مليار جنية مقارنة بنحو 1,8 مليار جنية في العام السابق نسبة ارتفاع بلغت 19,5% ، وشهد العالم 2011م ارتفاعاً في حجم التداول حيث حقق حجم التداول اكبر معدلاته منذ بداية عمل السوق الثانوية في 1995م بحجم تداول مليار 2,4 مليار جنية ، كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة من 164,712,836 سهماً إلي 166,548,512 سمهماً بنسبة نمو طفيفة ، ، وكذلك عدد الصفقات المنفذة من 8,065 إلي 8,848 صفقة ، فيما شهد عدد الصكوك المداولة انخفاضاً من 7,646,614 صكاً إلي 5,848,016 صكاً ، وفي ذات العام تم اعتمد السوق عضوا دائما باتحاد البورصات العربية .

التداول الالكتروني :

بدا العمل ببرنامج التداول الالكتروني في العام 2012م حيث تم تركيب وتشغيل الأنظمة المختلفة وتدريب كافة العاملين والوسطاء عليها ، وفي العام 2014م تم إجازة لائحة مكافحة غسيل الأموال لشركات الأوراق المالية ولائحة حوكمة شركات المساهمة العامة ، وتدشين موقع السوق الالكتروني بعد إعادة تصميمه ، بالإضافة إلي توقيع اتفاقية مع بنك البركة السوداني ليصبح بموجبها بنكاً للتسوية والتقاص النقدي لعمليات التداول، وفي ذات العام تم توقيع اتفاقية تعاون بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة وشركة النيل للتكنولوجيا ونشر المعلومات وتفعيل التعاون المشترك مع البورصة المصرية ، وفي ذات الإطار شهدت علاقات السوق الخارجية انضمام السوق لعضوية منظمة اتحاد مراكز الإيداع الإفريقية والشرق الأوسط ، وفي العام 2015 تم تعديل جلسات التداول لمواكبة نظام عمل بنك التسوية ، كما قام سوق الخرطوم المالية منشور بإعادة هيكلة شركات الوساطة المالية العاملة بالسوق وذلك في يوليو 2015م ، وفي شهر نوفمبر تم شطب اسم

السودان من قائمة الدول التي تعاني من قصور في استيفاء متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تواصلت التطورات بسوق الخرطوم للأوراق المالية حيث أجاز المجلس الوطني في يونيو 2016م قانوني سوق الخرطوم للأوراق المالية للعام 2016م وقانون سلطة تنظيم أسواق المال لسنة 2016م هذا لجانب إجازة عدد من اللوائح مثل : التخلص من الفائض ، وتسوية الفائض ، وتنظيم أعمال مجلس الإدارة ، ولائحة المشتريات وعقود الشراء ،والدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولائحتي المراجعة الداخلية والجزاءات والمخالفات ، بالإضافة إلي الضوابط المنظمة لصندوق ضمان التسويات واللائحة العامة ولائحة التداول وضوابط بنك التسوية إلي جانب لائحة شروط خدمة العاملين ، التي تمت إجازتها من قبل مجلس إدارة السوق في ذات العام . أيضا شهد العام 2016م بداية الخطوات التنفيذية الأولى في برنامج نظام التداول عن بعد fix Engine)) المتوقع العمل به فعلياً في أوائل العام 2017م .

كما توج السوق في ديسمبر من العام 2012م بالانتقال إلي المقر الخاص به .

المبحث الثاني
تحليل البيانات

اجراءات الدراسة الميدانية:-

1- أداة الدراسة :

تم تصميم استبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض المحاسبين وأصحاب الخبرة في مجال المحاسبة، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوى الخبرة.

تم توجيه الاستبانة إلى عينة ميسرة تتكون من 40 فرد من أفراد أسواق الخرطوم للاوراق المالية وتتكون الاستبانة من جزأين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين (العمر، المؤهل العلمي, المؤهل المهنئ ،التخصص العلمي ، المسمى الوظيفي ،سنوات الخبرة) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلاتهم العلمية والمهنية ،ومسماهم الوظيفي وبرات المبحوثين.

الجزء الثانية يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علي حدا.

عبارات الاستبانة :

تم توجيه عبارات الاستبانة على أفراد أسواق الخرطوم للاوراق المالية (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (18) سؤال و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة الثلاثة ، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

2- صدق وثبات الاستبانة :

قيمة معامل الأرتباط الفا كرونباخ للثبات	0.90
قيمة معامل لأرتباط الفا كرونباخ للصدق	0.94

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل أرتباط الفا كورنباخ للصدق تساوي 0.94 وهي أكبر من 0.5 ممايعني أن أجابات المبحوثين علي عبارات الأستبيان تتميز بدرجة صدق عالية ، نلاحظ أن قيمة معامل أرتباط الفا كورنباخ للثبات تساوي 0.90 وهي أكبر من 0.5 ممايعني أن أجابات المبحوثين علي عبارات الأستبيان تتميز بدرجة ثبات عالي.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

-العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.

- النسب المئوية.

- الوسط الحسابي.

-الأنحراف المعياري

- اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) Statistical Package for social science والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني

4-تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدتها الباحثة لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لاأوافق، لاأوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5 4 3 2 1) على الترتيب .

ثانياً: تحليل البيانات الشخصية:-

1-العمر:-

جدول (1-2-3)

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	7	17.5%
26-35 سنة	14	35.0%
36-45 سنة	17	42.5%
46-55 سنة	2	5.0%
56 سنة فأكثر	0	0
المجموع	40	100%

يتضح من الجدول (1-2-3) أعلاه أن هنالك (42.5%) فرد أعمار 36 وأقل من 45 سنة ، وأن هنالك نسبة (35.0%) فرد أعمارهم 26 وأقل من 35 سنة ، وأن هنالك (17.5%) فرد أعمارهم أقل من 25 سنة ، وأن هنالك (5.0%) فرد أعمارهم 46 وأقل من 55سنة. والشكل (1-2-3) يدعم ذلك.

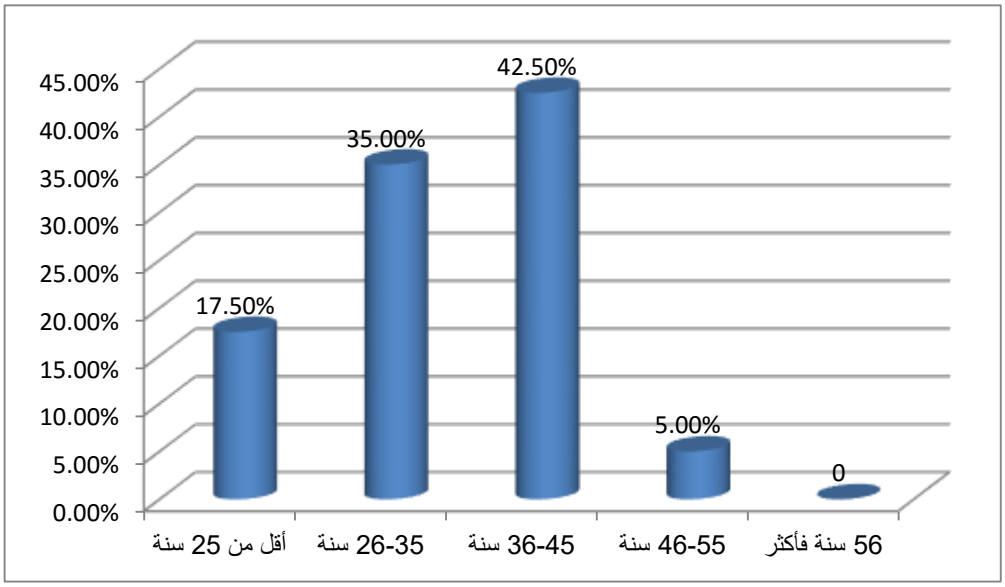

الشكل (1-2-3)

2- المؤهل العلمي:-

جدول(2-2-3)

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	0	0
دبلوم تقني	0	0
بكالريوس	16	%40.0
دبلوم عالي	4	%10.0
ماجستير	18	%45.0
دكتوراه	2	%5.0
المجموع	40	%100.0

يتضح من الجدول (2-2-3) أعلاه أن هنالك (45.0%) فرد مؤلهم العلمي ماجستير، وأن هنالك نسبة (40.0%) مؤلهم العلمي بكالريوس ، وأن هنالك (10.0%) مؤلهم العلمي دبلوم عالي، وأن هنالك (5.0%) مؤلهم العلمي دكتوراه، والشكل (2-2-3) يدعم ذلك.

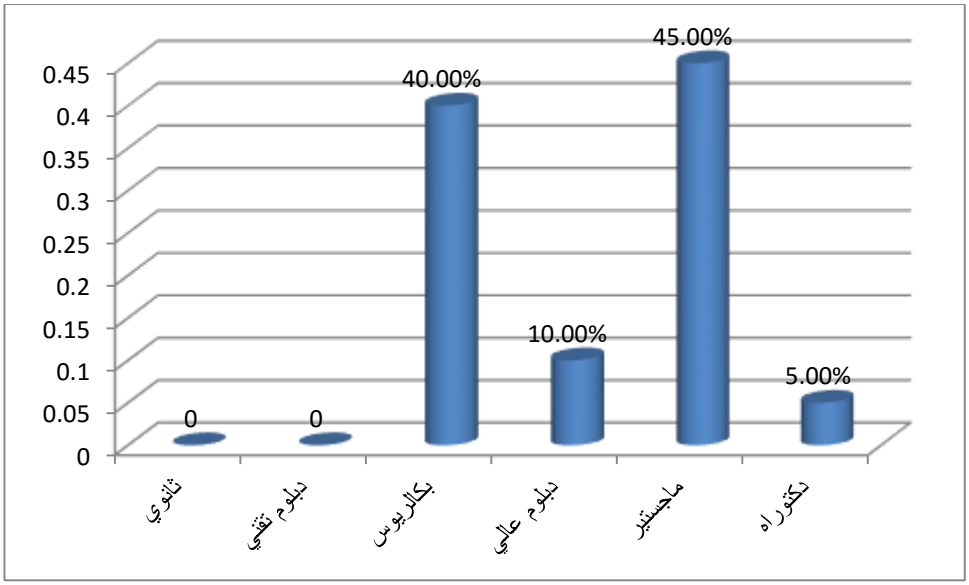

الشكل (2-2-3)

3- المؤهل المهنئ :-

جدول (3-2-3)

المؤهل المهنئ	العدد	النسبة المئوية
الزمالة البريطانية	2	%5.0
الزمالة الأمريكية	1	%2.5
الزمالة العر بية	2	5.0%
الزمالة السودانية	3	7.5%
لايوجد	32	%80.0
المجموع	40	%100.0

يتضح من الجدول (3-2-3)أعلاه أن هنالك (80.0%) فرد لايوجد لديهم مؤهل مهني، وأن هنالك نسبة (7.5%) مؤلهم المهنئ الزمالة السودانية ، وأن هنالك (5.0%) مؤلهم المهنئ الزمالة البريطانية ، وأن هنالك (5.0%) مؤلهم المهنئ الزمالة العربية، وأن هنالك (2.5%) مؤلهم المهنئ الزمالة الأمريكية،والشكل (3-2-3) يدعم ذلك.

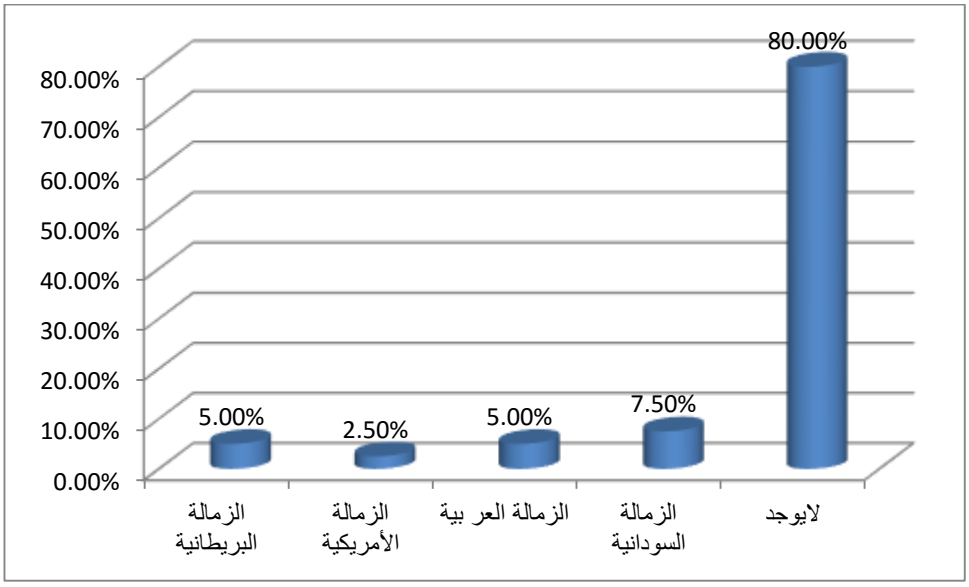

الشكل (3-2-3)

4- التخصص العلمي:-

جدول (4-2-3)

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	15	%37.5
إدارة أعمال	9	%22.5
اقتصاد	10	%25.0
دراسات مصرفية	5	%12.5
تجارة	1	%2.5
لايوجد	0	0
المجموع	40	%100.

يتضح من الجدول (4-2-3) أعلاه أن هنالك (37.5%) فرد تخصصهم العلمي محاسبة، وأن هنالك نسبة (25.0%) تخصصهم العلمي اقتصاد، وأن هنالك (22.5%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، وأن هنالك (12.5%) تخصصهم العلمي دراسات مصرفية، وأن هنالك (2.5%) تخصصهم العلمي تجاره، والشكل (4-2-3) يدعم ذلك.

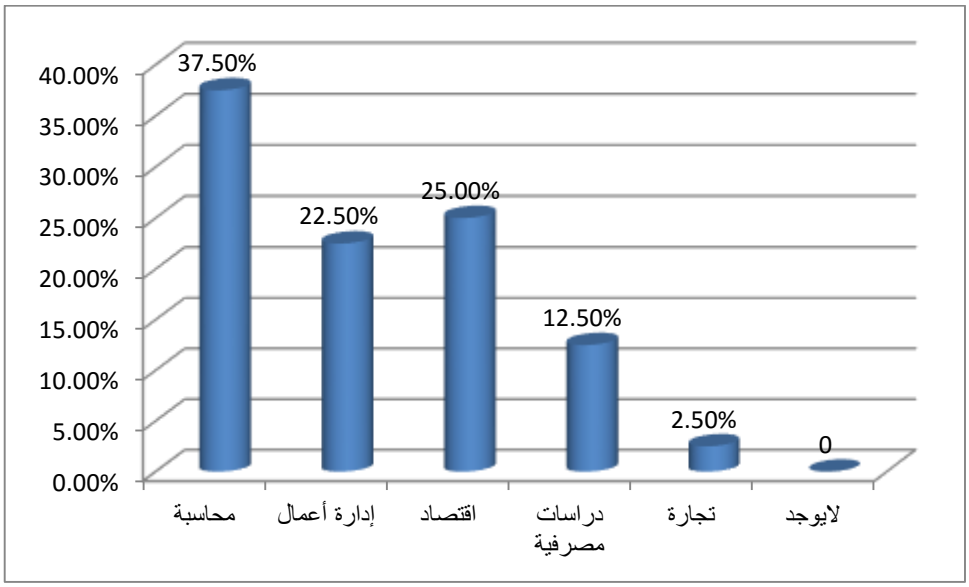

الشكل (4-2-3)

5- المسمي الوظيفي:-

جدول (5-2-3)

المسمي الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	12	%30.0
مراجع داخلي	1	%2.5
مراجع خارجي	0	0
مدير إدارة	15	%37.5
العاملون بشركات الوساطة المالية	8	%20.0
موظف	4	%10.0
المجموع	40	%100.0

يتضح من الجدول (5-2-3) أعلاه أن هنالك (37.5%) فرد مسماهم الوظيفي مدير إدارة، وأن هنالك نسبة (30.0%) مسماهم الوظيفي محاسب ، وأن هنالك (20.0%) مسماهم الوظيفي العاملون بشركات الوساطة المالية، وأن هنالك (10.0%) مسماهم الوظيفي موظف، وأن هنالك (2.5%) مسماهم الوظيفي مراجع داخلي، والشكل (5-2-3) يدعم ذلك.

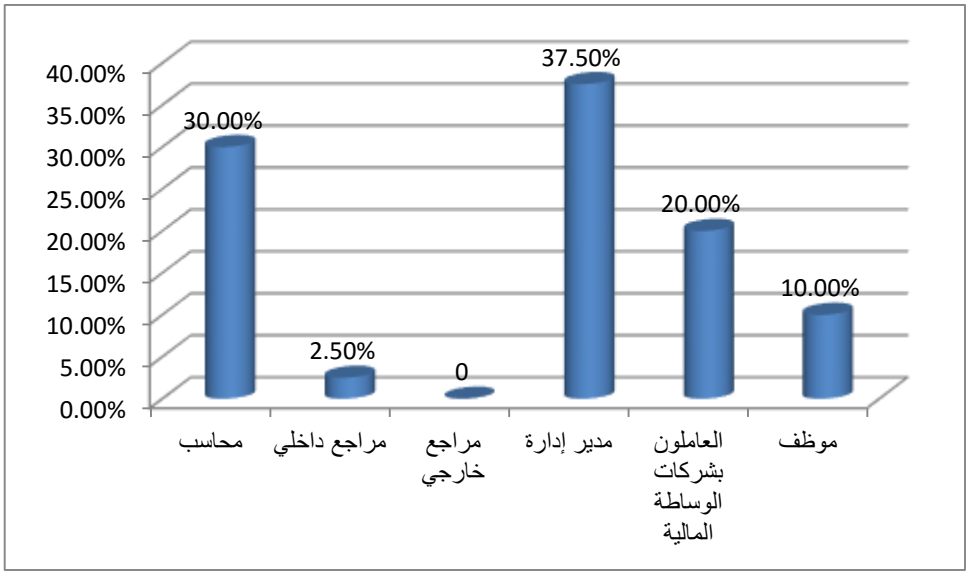

الشكل (5-2-3)

6- سنوات الخبرة :-

جدول(6-2-3)

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	12	%30.0
6-10 سنة	13	%32.5
11-15 سنة	10	%25.0
16-20 سنة	4	%10.0
21 سنة فأكثر	1	%2.5
المجموع	40	%100.0

يتضح من الجدول (6-2-3) أعلاه أن هنالك (32.5%) فرد سنوات خبرتهم 6 وأقل من 10 سنة ، وأن هنالك نسبة (30.0%) فرد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ، وأن هنالك (25.0%) فرد سنوات خبرتهم 11 وأقل من 15 سنة ، وأن هنالك (10.0%) فرد سنوات خبرتهم 16 وأقل من 20 سنة، وأن هنالك نسبة (2.5%) فرد سنوات خبرتهم 21 سنة فأكثر، والشكل (6-2-3) يدعم ذلك.

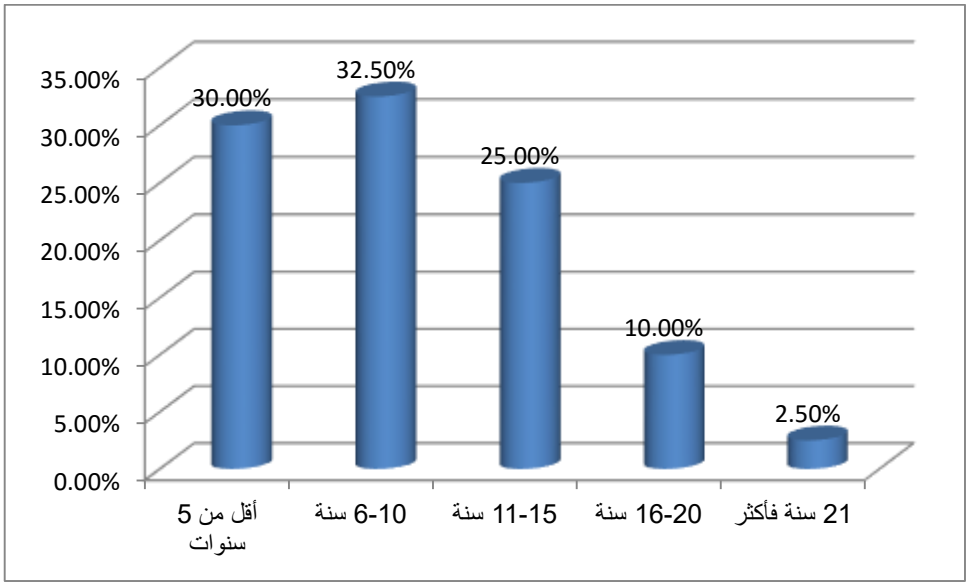

الشكل (6-2-3)

ثانياً: تحليل بيانات الدراسة :-

العبارة الأولي:-الزام الشركات المساهمة السودانية بتكوين لجان المراجعة يزيد من جودة الافصاح بالتقارير المالية.

جدول(7-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	0	0
محايد	2	%5.0
أوافق	25	%62.5
أوافق بشدة	13	%32.5
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول(7-2-3) أن هنالك نسبة (62.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (32.5%)وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (5.0%) فرد محايدين ويتضح من خلال ذلك أن الزام الشركات المساهمة السودانية بتكوين لجان المراجعة يزيد من جودة الافصاح بالتقارير المالية، والشكل (7-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (7-2-3)

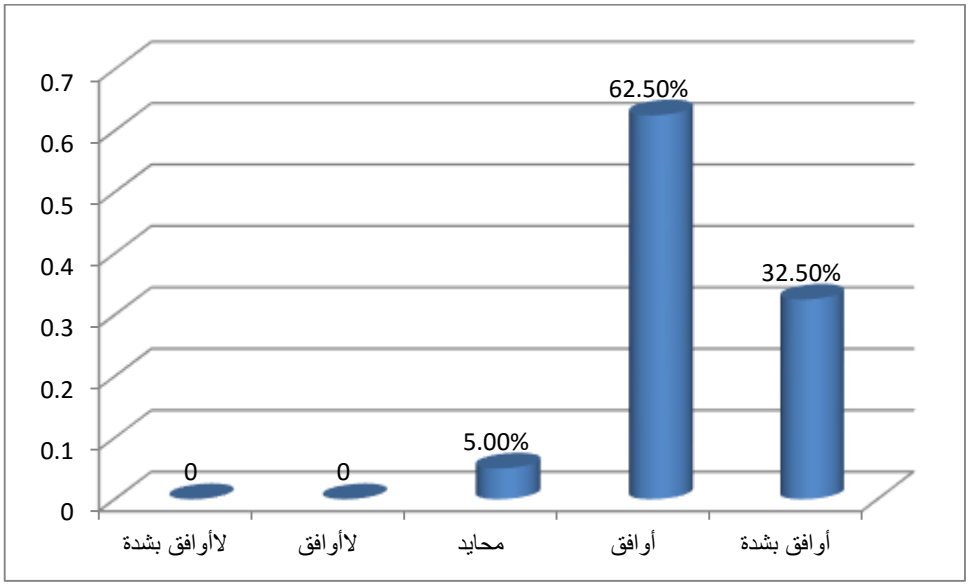

العبارة الثانية:المام اعضاء لجنة المراجعة بالمعايير والقواعد المهنية يعزز من جودة الافصاح والشفافية .

جدول (8-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	1	%2.5
محايد	8	%20.0
أوافق	20	%50.0
أوافق بشدة	11	%27.5
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (8-2-3) أن هنالك نسبة (50.0%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (27.5%)وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (20.0%) فرد محايدين ،وأن هنالك نسبة (2.5%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن المام اعضاء لجنة المراجعة بالمعايير والقواعد المهنية يعزز من جودة الافصاح والشفافية، والشكل (8-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (8-2-3)

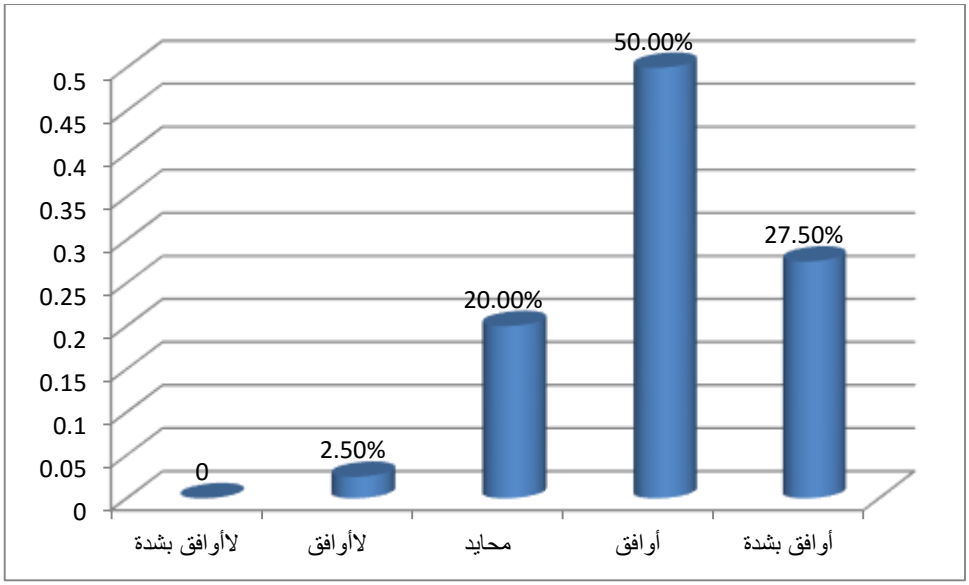

العبارة الثالثة :-التزام لجنة المراجعة بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة يزيد من جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

جدول (9-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	0	0
محايد	10	%25.0
أوافق	15	%37.5
أوافق بشدة	15	%37.5
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (9-2-3) أن هنالك نسبة (37.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (37.5%)وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (25.0%) فرد محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن التزام لجنة المراجعة بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة يزيد من جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ، والشكل (9-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (9-2-3)

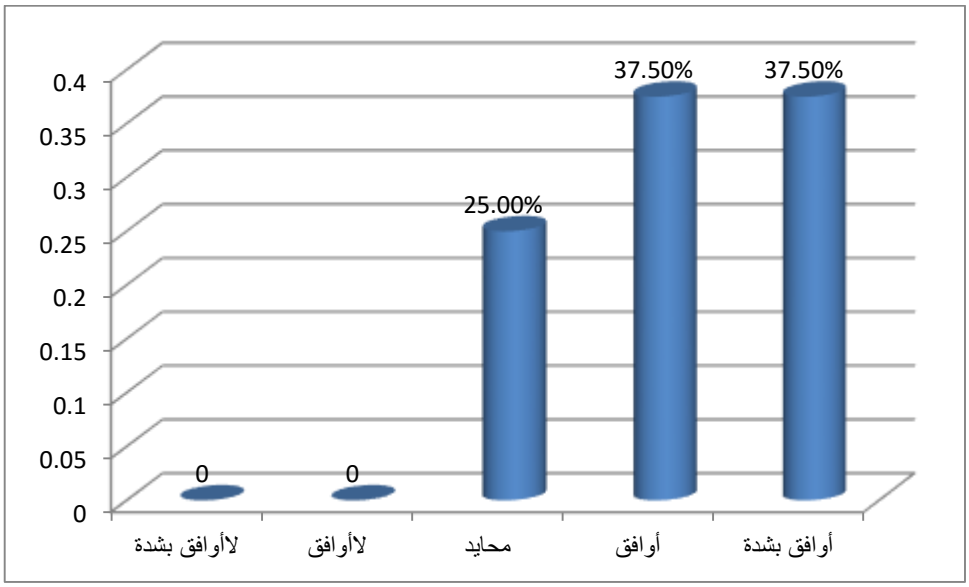

العبارة الرابعة :اتاحة كافة الامكانات اللازمة لضمان تحقيق استقلالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة السودانية يساعد في تحسين جودة الافصاح بالتقارير المالية

جدول (10-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	4	%10.0
محايد	5	%12.5
أوافق	21	%52.5
أوافق بشدة	10	%25.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (10-2-3) أن هنالك نسبة (52.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (25.0%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (12.5%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (10.0%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن اتاحة كافة الامكانات اللازمة لضمان تحقيق استقلالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة السودانية يساعد في تحسين جودة الافصاح بالتقارير المالية ، والشكل (10-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (10-2-3)

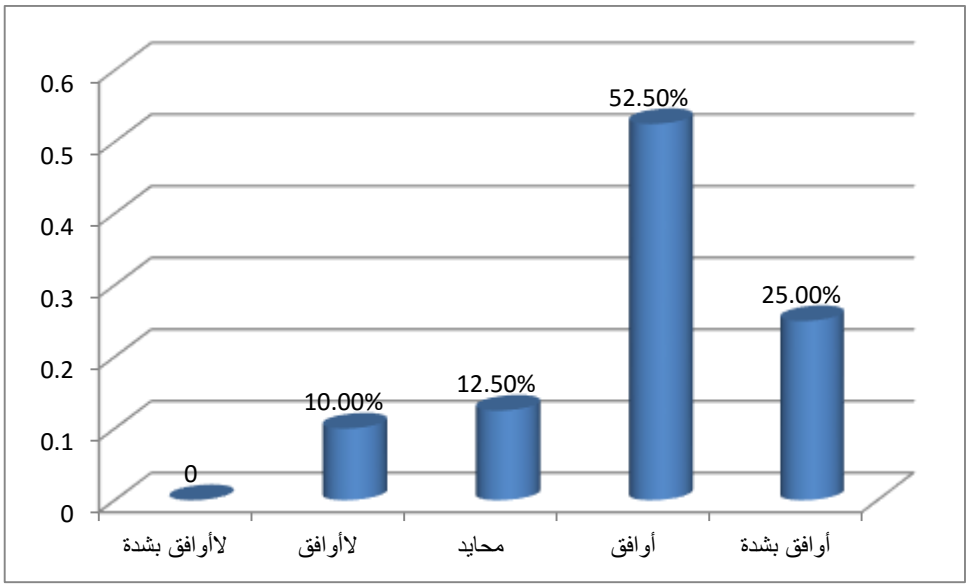

العبارة الخامسة: المام لجنة المراجعة بالمسائل المالية والمحاسبية واعداد التقارير المالية يحد من مخاطر التأثير علي جودة المعلومات المحاسبية .

جدول(11-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	0	0
محايد	7	%17.5
أوافق	19	%47.5
أوافق بشدة	14	%35.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (11-2-3) أن هنالك نسبة (47.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (35.0%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (17.5%) فرد محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن اتاحة كافة الامكانات اللازمة لضمان تحقيق استقلالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة السودانية يساعد في تحسين جودة الافصاح بالتقارير المالية ، والشكل (11-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (11-2-3)

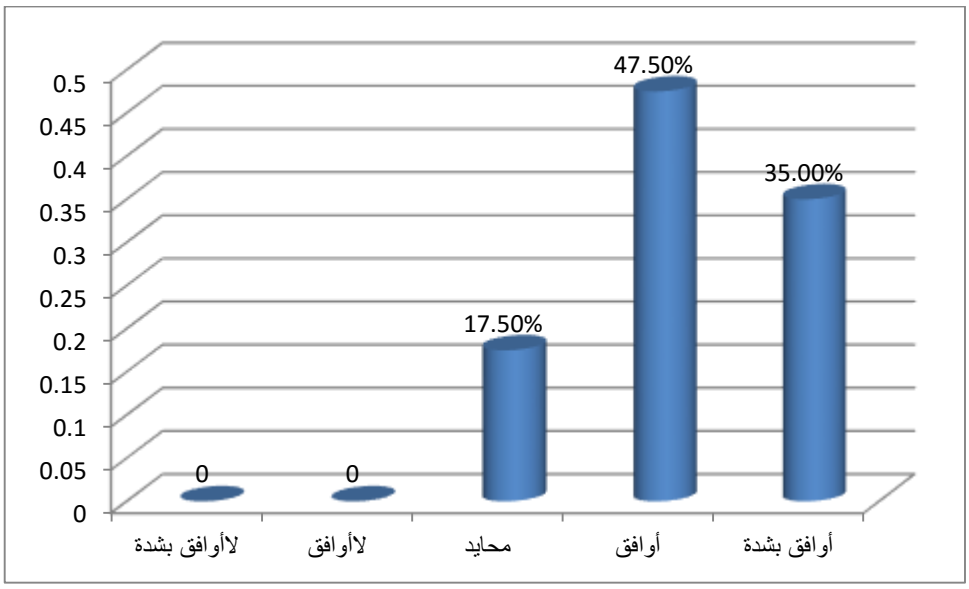

العبارة السادسة:- قيام لجنة المراجعة بالافصاح عن جودة الرقابة الداخلية بالش ركات السودانية يساعد في الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير المالية .

جدول (12-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	0	0
محايد	7	%17.5
أوافق	21	%52.5
أوافق بشدة	12	%30.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (12-2-3) أن هنالك نسبة (52.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (30.0%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (17.5%) فرد محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن قيام لجنة المراجعة بالافصاح عن جودة الرقابة الداخلية بالش ركات السودانية يساعد في الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير المالية ، والشكل (12-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (12-2-3)

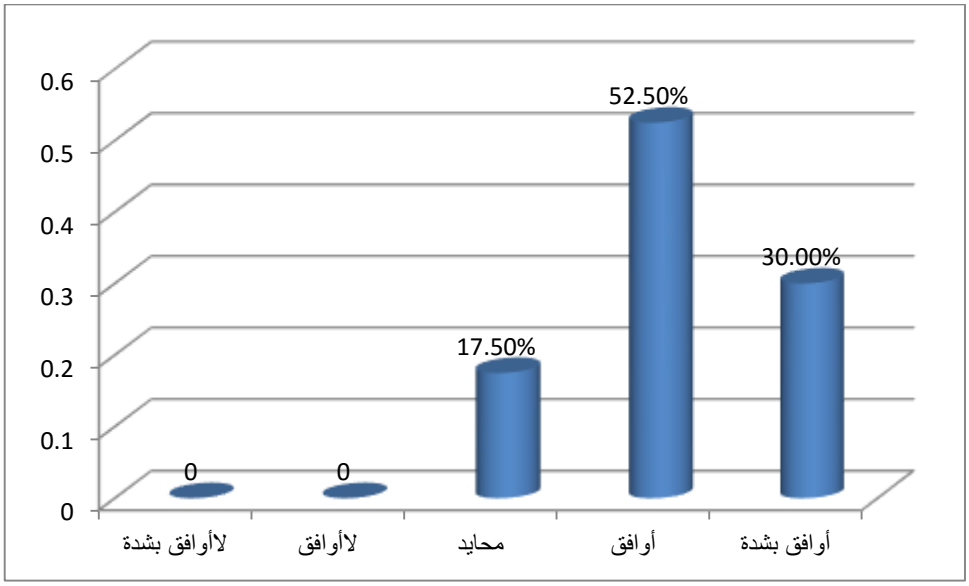

العبارة السابعة :وجود لجان مراجعة فعالة بالشركات يساعد في الالتزام بمتطلبات تطبيق حوكمة الشركات.

جدول(13-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	0	0
محايد	4	%10.0
أوافق	19	%47.5
أوافق بشدة	17	%42.5
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (13-2-3) أن هنالك نسبة (47.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (42.5%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (10.0%) فرد محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن وجود لجان مراجعة فعالة بالشركات يساعد في الالتزام بمتطلبات تطبيق حوكمة الشركات، والشكل (13-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (13-2-3)

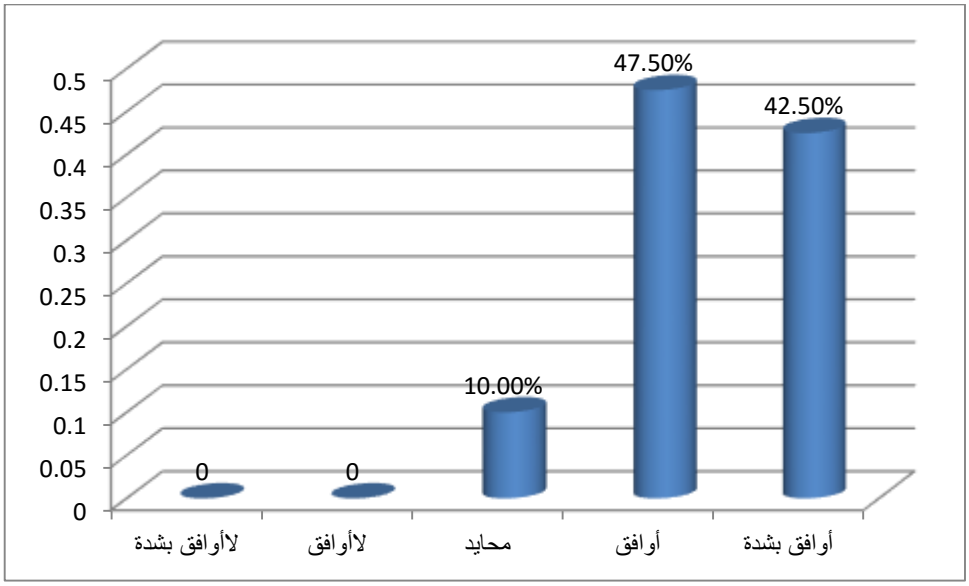

العبارة الثامنة: زيادة اهتمام الشركات السودانية بتكوين لجان المراجعة يساعد في تحقيق جودة نظم الرقابة الداخلية .

جدول(14-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	0	0
محايد	9	%22.5
أوافق	20	%50.0
أوافق بشدة	11	%27.5
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (14-2-3) أن هنالك نسبة (50.0%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (27.5%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (22.5%) فرد محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن زيادة اهتمام الشركات السودانية بتكوين لجان المراجعة يساعد في تحقيق جودة نظم الرقابة الداخلية، والشكل (14-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (14-2-3)

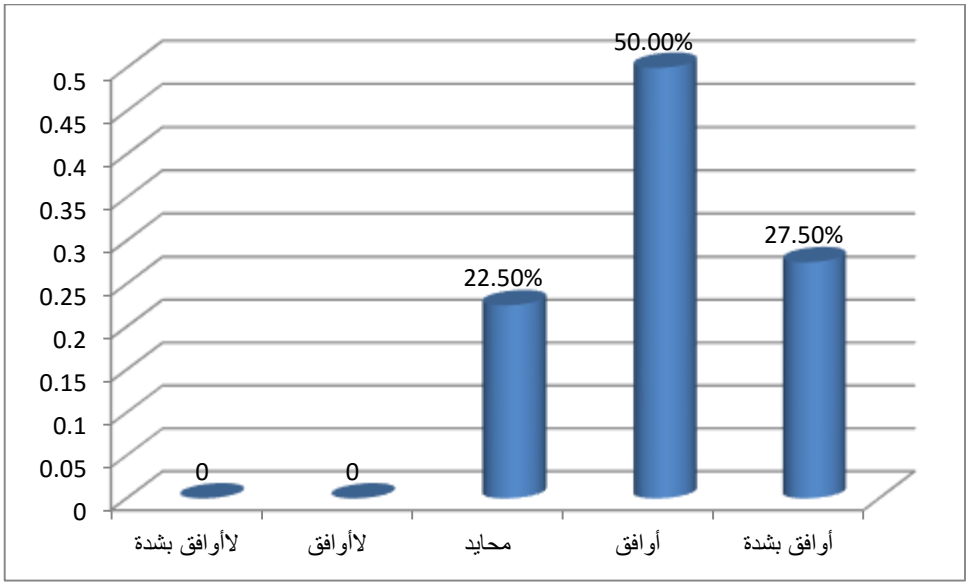

العبارة التاسعة: يعتمد تأثير حوكمة الشركات في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة من جلال تكوين لجان المراجعة.

جدول(15-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	3	%7.5
محايد	6	%15.0
أوافق	21	%52.5
أوافق بشدة	10	%25.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (15-2-3) أن هنالك نسبة (52.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (25.0%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (15.0%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (10.0%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن تأثير حوكمة الشركات يعتمد في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة من جلال تكوين لجان المراجعة، والشكل(3-15-2) يدعم ذلك.

الشكل (15-2-3)

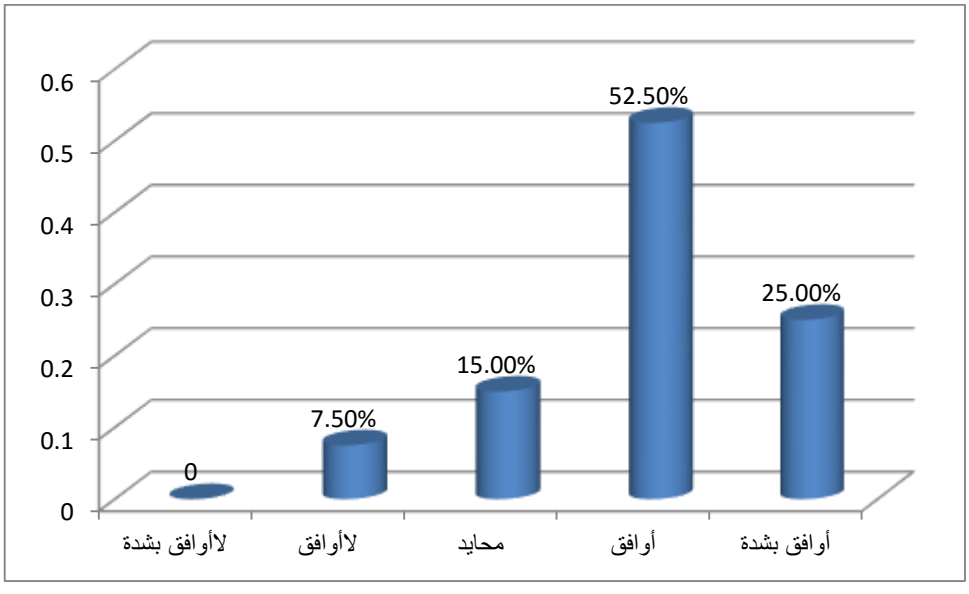

العبارة العاشرة: وجود لجان فاعلة للمراجعة يزيد من ثقة الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في المعلومات المالية .

جدول (16-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	1	%2.5
محايد	9	%22.5
أوافق	20	%50.0
أوافق بشدة	10	%25.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (15-2-3) أن هنالك نسبة (50.0%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (25.0%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (22.5%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (2.5%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن وجود لجان فاعلة للمراجعة يزيد من ثقة الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في المعلومات المالية والشكل (16-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (16-2-3)

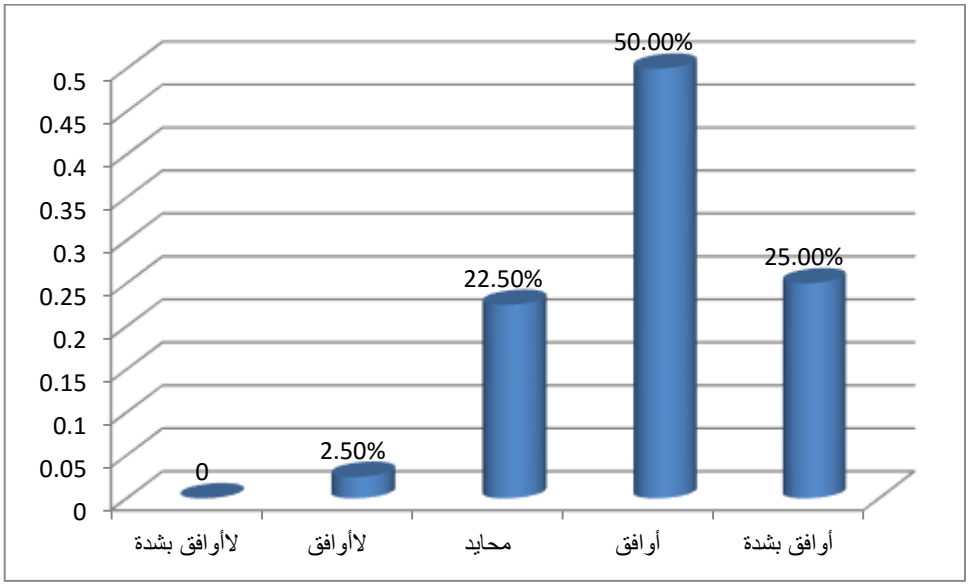

العبارة الحادية عشر: توافر الشكل القانوني للجان المراجعة يساعد في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات.

جدول (17-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	2	%5.0
محايد	10	%25.0
أوافق	15	%37.5
أوافق بشدة	13	%32.5
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (17-2-3) أن هنالك نسبة (37.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (32.5%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (25.0%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (5.0%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن توافر الشكل القانوني للجان المراجعة يساعد في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات، والشكل (17-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (17-2-3)

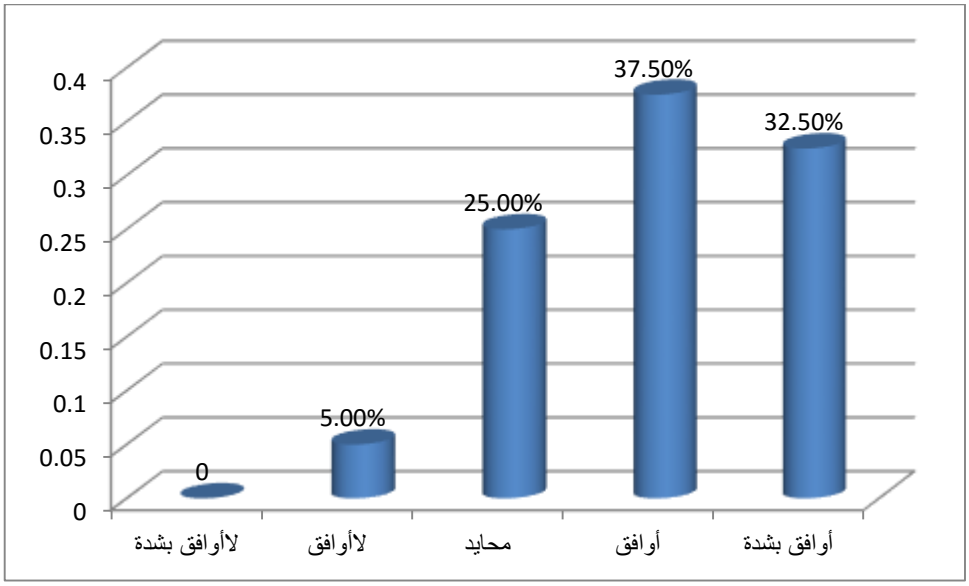

العبارة الثانية عشر: اشراف لجنة المراجعة في مدى التزام المنشأة باللوائح والقوانين التي تصدرها الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة يساعد في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات

جدول (18-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	1	%2.5
محايد	2	%5.0
أوافق	25	%62.5
أوافق بشدة	12	%30.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (18-2-3) أن هنالك نسبة (62.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (30.0%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (5.0%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (2.5%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن اشراف لجنة المراجعة في مدى التزام المنشأة باللوائح والقوانين التي تصدرها الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة يساعد في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات والشكل (18-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (18-2-3)

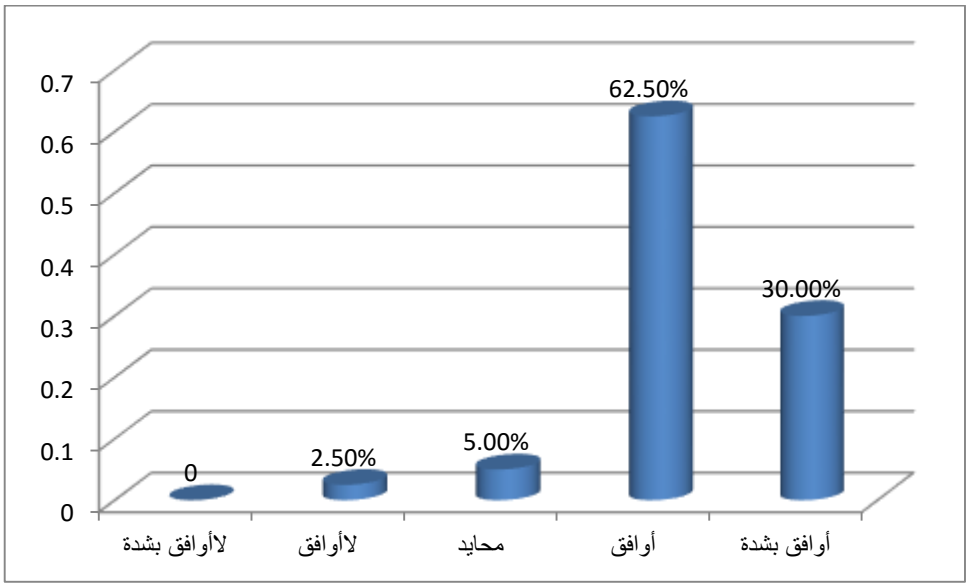

العبارة الثالثة عشر: التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يساعد في امكانية الاشراف السليم للجنة المراجعة في عمليات اعداد وعرض التقارير المالية.

جدول (19-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	0	0
محايد	6	%15.0
أوافق	24	%60.0
أوافق بشدة	10	%25.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (19-2-3) أن هنالك نسبة (60.0%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (25.0%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (5.0%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (15.0%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يساعد في امكانية الاشراف السليم للجنة المراجعة في عمليات اعداد وعرض التقارير المالية ، والشكل (3-19-2) يدعم ذلك.

الشكل (19-2-3)

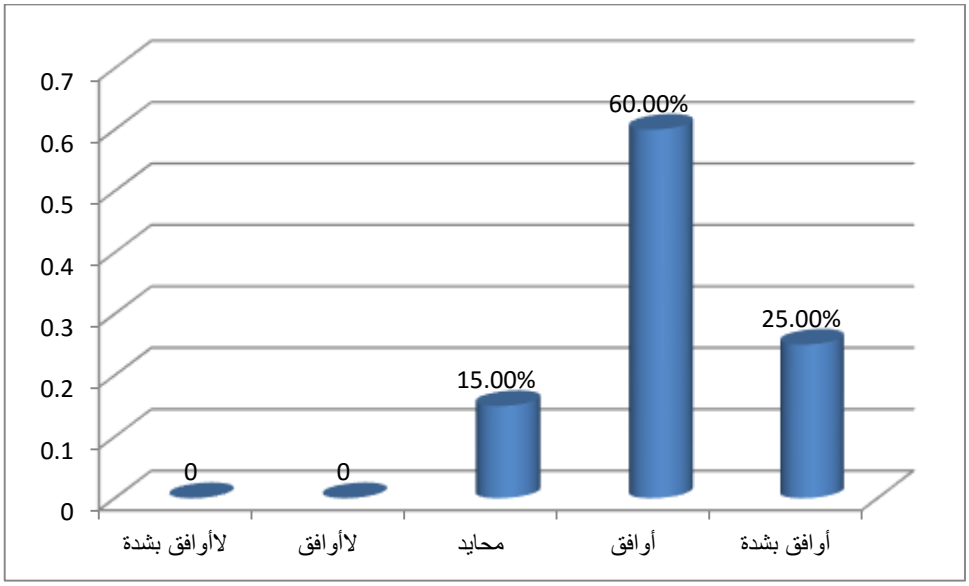

العبارة الرابعة عشر: تقلل لجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات من مخاطر التوسع في الافصاح المحاسبي .

جدول (20-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	0	0
محايد	10	%25.0
أوافق	22	%55.0
أوافق بشدة	8	%20.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الشكل (20-2-3) أن هنالك نسبة (55.0%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (25.0%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (20.0%) وافقوا بشدة ، ، وأن هنالك نسبة (15.0%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تقلل في اطار حوكمة الشركات من مخاطر التوسع في الافصاح المحاسبي ، والشكل (20-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (20-2-3)

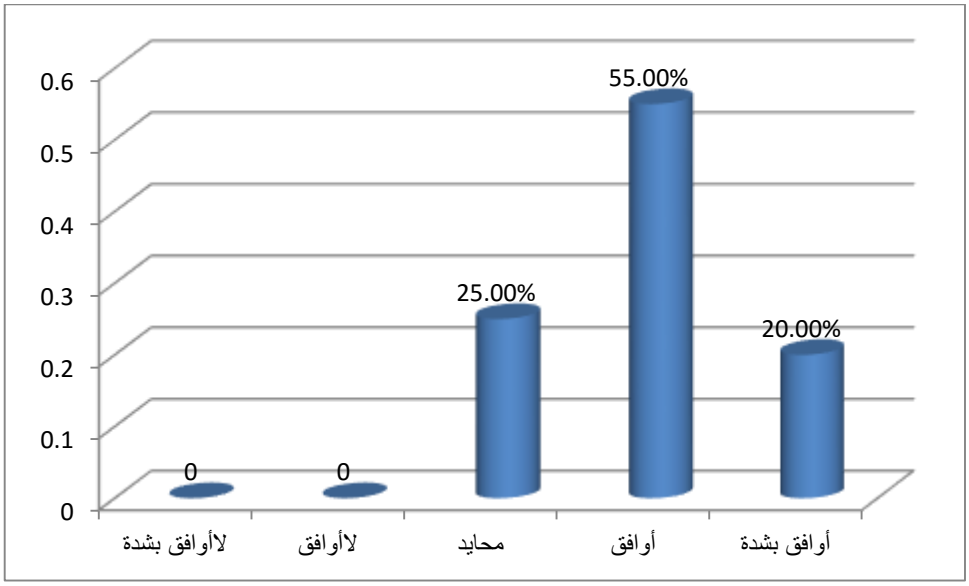

العبارة السادسة عشر: اعتماد لجان المراجعة كأحدي اليات حوكمة الشركات يحد من مخاطر التأثير علي نوعية المعلومات المحاسبية المنشورة.

جدول (21-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	1	%2.5
لاأوافق	0	0
محايد	14	%35.0
أوافق	16	%40.0
أوافق بشدة	9	%22.5
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (21-2-3) أن هنالك نسبة (40.0%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (35.0%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (22.5%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (2.5%) لم وافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن اعتماد لجان المراجعة كأحدي اليات حوكمة الشركات يحد من مخاطر التأثير علي نوعية المعلومات المحاسبية المنشورة ، والشكل (21-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (21-2-3)

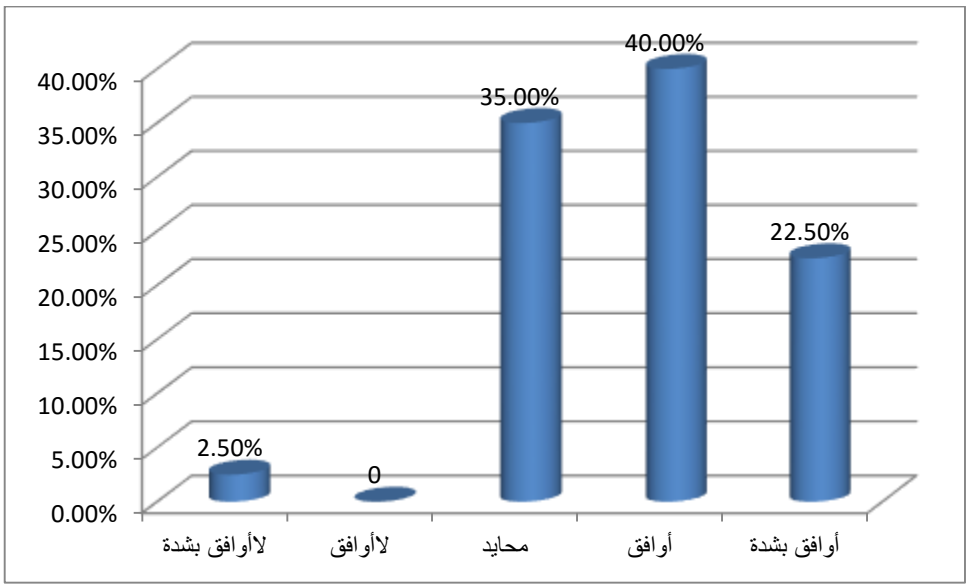

العبارة السادسة عشر: تتوقف زيادة درجة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة علي تفعيل متطلبات تطبيق الحوكمة بالشركات السودانية .

جدول (22-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	3	%7.5
محايد	11	%27.5
أوافق	19	%47.5
أوافق بشدة	7	%17.5
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (22-2-3) أن هنالك نسبة (47.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (27.5%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (17.5%) وافقوا بشدة ، ، وأن هنالك نسبة (7.5%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن توقف زيادة درجة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة علي تفعيل متطلبات تطبيق الحوكمة بالشركات السودانية، والشكل (22-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (22-2-3)

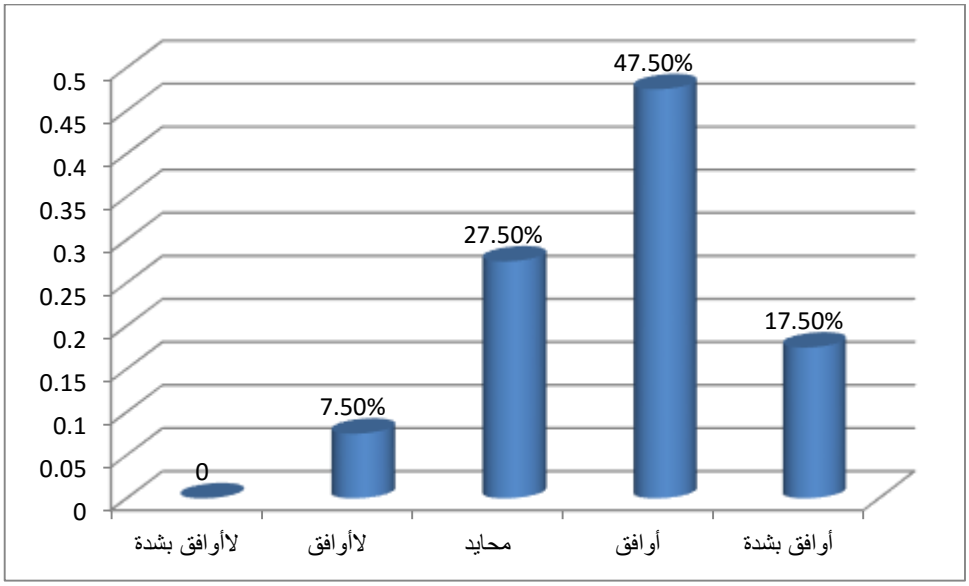

العبارة السابعة عشر: التزام الشركات المساهمة السودانية بتفعيل دور لجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات يزيد من جودة الأفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.

جدول(23-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	1	%2.5
لاأوافق	0	0
محايد	7	%17.5
أوافق	25	%62.5
أوافق بشدة	7	%17.5
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (23-2-3) أن هنالك نسبة (62.5%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (17.5%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (17.5%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (2.5%) لم وافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن التزام الشركات المساهمة السودانية بتفعيل دور لجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات يزيد من جودة الأفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، والشكل (23-2-3) يدعم ذلك.

الشكل (23-2-3)

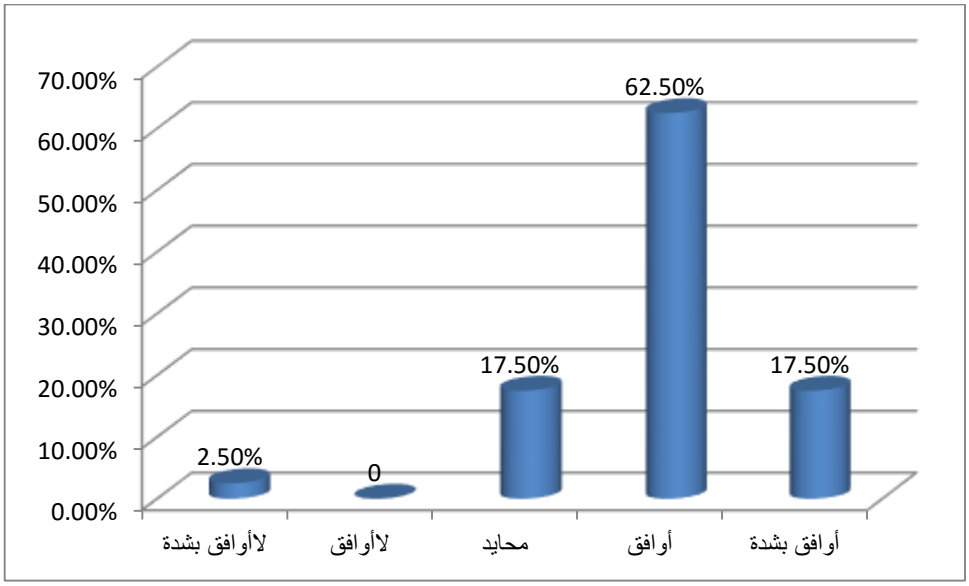

العبارة الثامنة عشر: عرض التقارير المالية بطريقة اكثر وضوحاً وذات عناصر صريحة يساعد في الوفاء بمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات .

جدول (24-2-3)

مستوى الموافقة	العدد	النسبة المئوية
لاأوافق بشدة	0	0
لاأوافق	2	%5.0
محايد	8	%20.0
أوافق	22	%55.0
أوافق بشدة	8	%20.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2017م

يتضح من الجدول (24-2-3) أن هنالك نسبة (55.0%) فرد وافقوا علي العبارة أعلاها ، وأن هنالك نسبة (20.0%) فرد محايدين ، وأن هنالك نسبة (20.0%) وافقوا بشدة ، ، وأن هنالك نسبة (5.0%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن عرض التقارير المالية بطريقة اكثر وضوحاً وذات عناصر صريحة يساعد في الوفاء بمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات والشكل (3-2-24) يدعم ذلك.

الشكل (24-2-3)

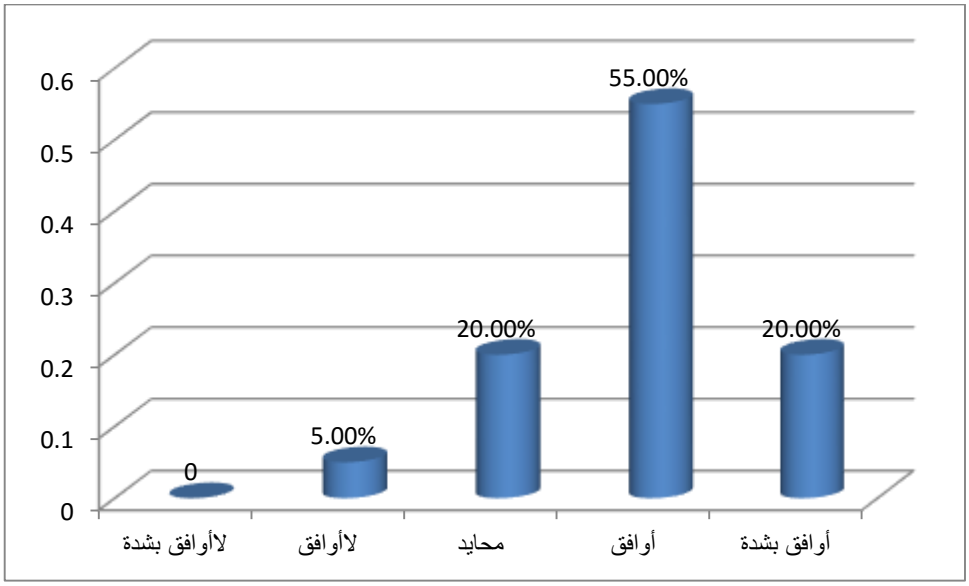

المبحث الثالث

عرض ومناقشة نتائج الفرضيات

وفى الجزء التالي يقوم الباحث باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حداها.

أولاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولي:

تنص الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على الأتي: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والأفصاح والشفافية في القوائم المالية)

جدول (1-3-3)

م	العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الأحتمالية لمربع كاي (sig)	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الأنحراف المعياري
1 -	الزام الشركات المساهمة السودانية بتكوين لجان المراجعة يزيد من جودة الافصاح بالتقارير المالية.	19.85	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.55412
2 -	المام اعضاء لجنة المراجعة بالمعايير والقواعد المهنية يعزز من جودة الافصاح والشفافية .	18.6	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.76753
3 -	التزام لجنة المراجعة بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة يزيد من جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.	1.25	0.53	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.79057
4 -	اتاحة كافة الامكانات اللازمة لضمان تحقيق استقلالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة السودانية يساعد في تحسين جودة الافصاح بالتقارير المالية .	18.2	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.88831
5 -	المام لجنة المراجعة بالمسائل المالية والمحاسبية واعداد التقارير المالية يحد من مخاطر التأثير علي جودة المعلومات المحاسبية .	5.45	0.066	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.71208
6 -	قيام لجنة المراجعة بالافصاح عن جودة الرقابة الداخلية بالشركات السودانية يساعد في الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير المالية .	7.55	0.023	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.68641

من الجدول (1-3-3)نلاحظ أن القيم الأحتمالية لإختبار مربع كاي في أغلب عبارات الفرضية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والأفصاح والشفافية في القوائم المالية) أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أجابات المبحوثين علي تلك العبارات ، ولمعرفة لصالح من تميل تلك الفروق نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لاغلب عبارات هذه الفرضية تساوي 4 وذلك يعني أن اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي تلك العبارات .

مما سبق نستنتج أن الفرضية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والأفصاح والشفافية في القوائم المالية) متحققة ولصالح الموافقين .

الفرضية الثانية : (وجود لجان مراجعة بالشركات المساهمة السودانية يضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات)

جدول (2-3-3)

م	العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الأحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الأنحراف المعياري
1-	وجود لجان مراجعة فعالة بالشركات يساعد في الالتزام بمتطلبات تطبيق حوكمة الشركات.	9.95	0.07	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.65584
2-	زيادة اهتمام الشركات السودانية بتكوين لجان المراجعة يساعد في تحقيق جودة نظم الرقابة الداخلية .	5.15	0.076	لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.71432
3-	يعتمد تأثير حوكمة الشركات في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة من جلال تكوين لجان المراجعة.	18.60	0.00	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.84580
4-	وجود لجان فاعلة للمراجعة يزيد من ثقة الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في المعلومات المالية .	18.20	0.00	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.76753
5-	توافر الشكل القانوني للجان المراجعة يساعد في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات.	9.80	0.02	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.89120
6-	اشراف لجنة المراجعة في مدى التزام المنشأة باللوائح والقوانين التي تصدرها الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة يساعد في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات .	37.40	0.00	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.64847

من الجدول (2-3-3)نلاحظ أن القيم الأحتمالية لإختبار مربع كاي في أغلب عبارات الفرضية (وجود لجان مراجعة بالشركات المساهمة السودانية يضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات)أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أجابات المبحوثين علي تلك العبارات ، ولمعرفة لصالح من تميل تلك الفروق نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لاغلب عبارات هذه الفرضية تساوي 4 وذلك يعني أن اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي تلك العبارات .

مما سبق نستنتج أن الفرضية (وجود لجان مراجعة بالشركات المساهمة السودانية يضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات) متحققة ولصالح الموافقين .

الفرضية الثالثة : (تدعيم استقلالية المراجع تمكن لجان المراجعة من تحسين جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة السودانية)

جدول (3-3-3)

م	العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الأحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الانحراف المعياري
1-	التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يساعد في امكانية الاشراف السليم للجنة المراجعة في عمليات اعداد وعرض التقارير المالية.	13.40	0.01	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.63246
2-	تقلل لجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات من مخاطر التوسع في الافصاح المحاسبي .	8.60	0.14	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.67748
3-	اعتماد لجان المراجعة كأحدي اليات حوكمة الشركات يحد من مخاطر التأثير علي نوعية المعلومات المحاسبية المنشورة.	13.40	0.004	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.88289
4-	تتوقف زيادة درجة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة علي تفعيل متطلبات تطبيق الحوكمة بالشركات السودانية .	14.00	0.003	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.83972
5-	التزام الشركات المساهمة السودانية بتفعيل دور لجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات يزيد من جودة الأفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.	32.40	0.00	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.76418
6-	عرض التقارير المالية بطريقة اكثر وضوحاً وذات عناصر صريحة يساعد في الوفاء بمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات .	21.60	0.00	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	4	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.77790

من الجدول (3-3-3)نلاحظ أن القيم الأحتمالية لإختبار مربع كاي في أغلب عبارات الفرضية (تدعيم استقلالية المراجع تمكن لجان المراجعة من تحسين جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة السودانية)أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أجابات المبحوثين علي تلك العبارات ، ولمعرفة لصالح من تميل تلك الفروق نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لاغلب عبارات هذه الفرضية تساوي 4 وذلك يعني أن اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي تلك العبارات .

مما سبق نستنتج أن الفرضية (تدعيم استقلالية المراجع تمكن لجان المراجعة من تحسين جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة السودانية) متحققة ولصالح الموافقين .

الخاتمة وتشتمل علي :

النتائج و التوصيات

قآئمة المصادر والمراجع

الملاحق

أولاً :النتائج :

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحث الى النتائج الاتية:-

1-إلمام الشركات المساهمة السودانية بتكوين لجان المراجعة يزيد من جودة الإفصاح بالتقارير المالية.

2-إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالمعايير والقواعد المهنية يعزز من جودة الإفصاح والشفافية .

3-التزام لجنة المراجعة بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة يزيد من جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

4-لاتاحة كافة الإمكانات اللازمة لضمان تحقيق استقلالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة السودانية يساعد في تحسين جودة الإفصاح بالتقارير المالية .

5-إلمام لجنة المراجعة بالمسائل المالية والمحاسبية وإعداد التقارير المالية يحد من مخاطر التأثير علي جودة المعلومات المحاسبية .

6-قيام لجنة المراجعة بالإفصاح عن جودة الرقابة الداخلية بالشركات السودانية يساعد في الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير المالية .

7-وجود لجان مراجعة فعالة بالشركات يساعد في الالتزام بمتطلبات تطبيق حوكمة الشركات.

8-زيادة اهتمام الشركات السودانية بتكوين لجان المراجعة يساعد في تحقيق جودة نظم الرقابة الداخلية .

9-يعتمد تأثير حوكمة الشركات في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة من خلال تكوين لجان المراجعة.

10- وجود لجان فاعلة للمراجعة يزيد من ثقة الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في المعلومات المالية .

11- توافر الشكل القانوني للجان المراجعة يساعد في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات.

12- إشراف لجنة المراجعة في مدى التزام المنشأة باللوائح والقوانين التي تصدرها الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة يساعد في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات .

13- التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يساعد في إمكانية الإشراف السليم للجنة المراجعة في عمليات إعداد وعرض التقارير المالية.

14- تقلل لجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات من مخاطر التوسع في الإفصاح المحاسبي .

15- اعتماد لجان المراجعة كأحدي آليات حوكمة الشركات يحد من مخاطر التأثير علي نوعية المعلومات المحاسبية المنشورة.

16- تتوقف زيادة درجة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة علي تفعيل متطلبات تطبيق الحوكمة بالشركات السودانية .

17- التزام الشركات المساهمة السودانية بتفعيل دور لجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.

18- عرض التقارير المالية بطريقة أكثر وضوحاً وذات عناصر صريحة يساعد في الوفاء بمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات .

ثانياً :التوصيات :

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها يوصي الباحث بالأتي:-

أظهرت الدراسة الحاجة الفعلية لوجود لجان مراجعة بالشركات المساهمة السودانية وذلك للأثر الايجابي والفعال الذي يمكن أن تقدمه في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وضمان جودة المعلومات بالتقارير المالية .

ولذلك يوصى الباحث بدعم هذه اللجان من اجل تحسين جودة المعومات التقارير المالية المنشورة بالاتي :

1-قيام الشركات المساهمة السودانية بتكوين وإنشاء لجان مراجعة كإلية من آليات حوكمة الشركات وذلك بهدف زيادة جودة الإفصاح .

2-على الشركات المساهمة السودانية وضع وتحديد الإطار والشكل القانوني الجان للمراجعة في شكل ميثاق عملة مكتوب يوضح سلطاتها ومسئوليات وخصائص أعضائها لضمان فعالية أدائها .

3- ضرورة تفعيل لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات لضمان جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية .

4- ضرورة قيام المراجعة بدورها الطبيعي في الوحدة الاقتصادية لضمان المعاملة المتكافئة بين فئات المستخدمين لتقارير الوحدة الاقتصادية المدرجة سوق الأوراق المالية.

5-إصدار الشركات المساهمة السودانية تقرير المراجعة ضمن التقرير السنوي .

6-قيام الهيئات المهنية المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة السودانية بإقرار إطار ينظم عمل لجان المراجعة بتلك الشركات بصفة عامة .

قائمة المراجع والمصادر :

القرآن الكريم

المصادر :

أولاً: المراجع :

1. منصور حامد محمود ، محمد هاشم الحموري ، أساسيات المراجعة ،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993م).
2. عبد لفتاح محمد الصحن وأخرون ، أصول المراجعة ، (الإسكندرية : دار الإبراهمية ، 2000م) .
3. متولي محمد الجمل ، عبد المنعم ، المراجعة الإطار النظري والمجال التطبيقي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1980م).
4. عبد الوهاب نصر علي ، أحمد سالم ، المحاسبة عن الأدوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياحية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) .
5. عبدالمنعم محمد عبدالمنعم ، عيسى محمد أبوطبل ، المراجعة أصولها العلمية والعملية ، ب ط،(القاهرة : دار النهضة المصرية ، 1982م).
6. عبدالماجد عبدالله حسن أحمد ، مبادئ المراجعة ، (السودان : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ، 2002م) .
7. أمين السيد أحمد لطفي ، تطلعات حديثة في المراجعة ، (القاهرة : جامعة بني سويف ، 2013م) .
8. محمد سامي راضي ، موسوعة المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2011م) .
9. عبد الوهاب نصر علي ،موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2008م) ص680.
10. عطا الله خليل وبحر عبد الفتاح العشمأوي ، الحوكمة المؤسسة المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسة الخاصة والعامة ،(القاهرة : مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، 2008) .

11. محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م).
12. سمية أمين على وآخرون ، دراسات في المحاسبة المالية (القاهرة : ب.د، 2011م).
13. كاثرين كوشتا هيلين جو وسوليفيان ، حوكمة الشركات في الحادي والعشرون (القاهرة : ب.د ، 2003م) .
14. عدنان ابن حيدر بن درويش ن حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة (بيروت : دار المصارف العربية ، 2008م).
15. محسن احمد حضيري ، حوكمة الشركات ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2005م) .
16. أمين السيد احمد لطفي ، المراجعة وحوكمة الشركات ، (الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2010م).
17. الرشيد السيد الهادي حامد ، دور حوكمة الشركات في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية ، (كلية الدرسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م).
18. محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين والتنفيذيين ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2008م).
19. احمد على خضر ، حوكمة الشركات ، (الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2011م).
20. فؤاد محمد الليثي ، نظرية المحاسبة ،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 2009-2010م).
21. طارق عبد العال ، حوكمة الشركات ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، 2007-2008م) .
22. محمد سالم راضي ، موسوعة المراجعة المتقدمة ، (الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2011م) .

23. دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار ،(القاهرة : ، أغسطس 2008م) .

ثانياً :الرسائل العلمية :

1. حاتم عبد الوهاب محمد الشامي ، اثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات "دراسة ميدانية" رسالة ماجستير في المحاسبة "غير منشوره" (كلية التجارة ، جامعة عين شمس , 2006م).
2. الهام محمد الصحابي ، دور دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ، المؤتمر العلمي الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي في ضوء مشكلات ، (كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، قسم المحاسبة والمراجعة ، مايو2008م).
3. عمرو عبد الحكيم يس ، دراسة تحليلية لأثر التزام لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعايير الإستقلال على أداء كل منهما ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، "غير منشورة" ، (كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2011م).
4. فاطمة حسن أحمد إدريس ، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في البنوك السودانية ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م).
5. احمد سعيد احمد عبيد ، دور حوكمة الشركات في تحسين فعالية وجودة المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة "غير منشورة " (جامعة البحر الاحمر ، كلية الاقتصاد ، 2012م).
6.مصطفى نجم البشاري ، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة في السودان ، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول (الخرطوم : الفترة 20-21 يناير 2008م).

7.الصادق محمد سالم الطيب ، حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل " غير منشورة " (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2012م).

ثالثاً :المجلات العلمية :

1.سوسن عبد الفتاح محمد أبو الجواد ، دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البنوك التجارية ، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد2 ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،2007م)

2.سوزان جمال الدين عبد الرحمن ، مدى التفاعل بين لجان المراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية ، (الدراسات التجارية ، مجلد28 ، العدد4 ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2002م).

3.محمد الرملي أحمد ، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة المراجعة الخارجية ، (مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مجلد15 ، العدد12 ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، 2001م) .

4.فارس كريم العاني ، حوكمة الشركات في التصدي لأثار الأزمات المالية والعالمية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، مجلد "1" ، العدد"2" (جامعة بنها ، كلية التجارة ، 2010م).

5.مجدي محمد سامي ، دراسة تحليلية للعلاقة بين فعالية لجان المراجعة ومخاطر المراجعة ،(المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، المجلد1 ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2011م)

6.محمد القيومي محمد ، دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية ، (مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 1994م).

7.عوض لبيب فتح الله الديب ، شحاتة السيد شحاتة ، أصول المراجعة ،(دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013م) .

8.عبد اللطيف محمد خليل ، نطاق مقدمة لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي وإجراءات أدائها في ضوء الإصدارات المهنية ، (مجلة البحوث التجارية ، المجلد32 ، العدد1 ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، 2010م) .
9. ليلى عزيز صليب ، دراسة انتقادية لقرار انشاء لجان المراجعة المصرية ،(المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد28 ، العدد2 ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2004م).
10.إبراهيم محمد ابو سعدة اثر تطبيق مفهوم الحوكمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إستراتيجية إدارة الموارد البشرية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية (جامعة بن سويف ، كلية التجارة ، العدد 1، 2009م).
11.الهام ادم محمد إبراهيم ، إمكانية حوكمة الشركات في تقويم أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية (جامعة حلوان : كلية التجارة ، العدد الرابع ،2003).
12.طارق عبد العال حماد ، دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع المصري ، مجلة الفكر المحاسبي (جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، عدد خاص 2010م).
13.عبيد احمد ابوبكر ، دور هيئة الإشراف والرقابة على التامين في تفعيل لشركات التامين المصرية بمبادئ و آليات حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، (جامعة بن سويف ، كلية التجارة ، العدد"32" ، 2005م).
14.محمد محمد عبد القادر الديسطي , اطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد29 ، العدد(1) ، (كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2005م).
15.عاصم محمد أحمد سرور ، إطار مقترح لإستقلال لجان المراجعة من منظور متكامل في ضوء معايير الإستقلال في المراجعة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، المجلد 1 العدد (2) (كلية التجارة ، جامعة بنها ، 2007م).

16.حنان جابر حسن ، دراسة تحليلية لدور لجان المراجعة في تطبيق الحوكمة في الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، (كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، 2007م).

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أخي الكريم / أختي الكريمة

.....المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع : إستبانة

يقوم الباحث بإعداد بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان

((أثر لجان المراجعة في حوكمة الشركات – دراسة ميدانية))

يأمل الباحث التعاون معه في مستوى الموافقة على أسئلة الاستبانة المرفقة ، ويؤكد لكم الباحث ان اجاباتكم ستحاط بسرية تامه ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام ،،،،

الباحث

عمر موسى الخير محمد علي

0923639359

القسم الأول: البيانات الشخصية:-

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) امام الخيار المناسب :

العمر :

أقل من 25 سنة ( ) 26-35 سنة ( )

36 -45 سنة ( ) 36 -45 سنة ( )

56سنة فأكثر ( )

2-المؤهل العلمي :

ثانوي ( ) دبلوم تقني ( )

بكالوريوس ( ) دبلوم عالي ( )

ماجستير ( ) دكتوراة ( )

3-المؤهل المهنئ :

الزمالة البريطانية ( ) الزمالة الامريكية ( )

الزمالة العربية ( ) الزمالة السودانية( )

أخري (حددها).....

4-التخصص العلمي :

محاسبة ( ) إدارة أعمال ( )

اقتصاد ( ) دراسات مصرفية ( )

تجارة ( ) أخري (حددها).....

5-المسمى الوظيفي :

محاسب ( ) مراجع داخلي ( )

مراجع خارجي ( ) مديرإدارة ( )

العاملون بشركات الوساطة المالية ( ) أخري (حددها).....

6- سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ( ) 6 -10 سنة ( )

11 -15 سنة ( ) 16-20 سنة ( )

21 سنة فأكثر ( )

القسم الثاني : بيانات الدراسة

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) امام مستوى الموافقه المناسب :

الفرضية الأولي: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والأفصاح والشفافية في القوائم المالية)

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1-	الزام الشركات المساهمة السودانية بتكوين لجان المراجعة يزيد من جودة الافصاح بالتقارير المالية.					
2-	المام اعضاء لجنة المراجعة بالمعايير والقواعد المهنية يعزز من جودة الافصاح والشفافية .					
3-	التزام لجنة المراجعة بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة يزيد من جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.					
4-	اتاحة كافة الامكانات اللازمة لضمان تحقيق استقلالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة السودانية يساعد في تحسين جودة الافصاح بالتقارير المالية .					
5-	المام لجنة المراجعة بالمسائل المالية والمحاسبية واعداد التقارير المالية يحد من مخاطر التأثير علي جودة المعلومات المحاسبية .					
6-	قيام لجنة المراجعة بالافصاح عن جودة الرقابة الداخلية بالشركات السودانية يساعد في الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير المالية .					

الفرضية الثانية : (وجود لجان مراجعة بالشركات المساهمة السودانية يضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات)

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1-	وجود لجان مراجعة فعالة بالشركات يساعد في الالتزام بمتطلبات تطبيق حوكمة الشركات.					
2-	زيادة اهتمام الشركات السودانية بتكوين لجان المراجعة يساعد في تحقيق جودة نظم الرقابة الداخلية .					
3-	يعتمد تأثير حوكمة الشركات في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة من جلال تكوين لجان المراجعة.					
4-	وجود لجان فاعلة للمراجعة يزيد من ثقة الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في المعلومات المالية .					
5-	توافر الشكل القانوني للجان المراجعة يساعد في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات.					
6-	اشراف لجنة المراجعة في مدى التزام المنشأة باللوائح والقوانين التي تصدرها الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة يساعد في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات .					

الفرضية الثالثة : (تدعيم استقلالية المراجع تمكن لجان المراجعة من تحسين جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة السودانية)

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1-	التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يساعد في امكانية الاشراف السليم للجنة المراجعة في عمليات اعداد وعرض التقارير المالية.					
2-	تقلل لجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات من مخاطر التوسع في الافصاح المحاسبي .					
3-	اعتماد لجان المراجعة كأحدي اليات حوكمة الشركات يحد من مخاطر التأثير علي نوعية المعلومات المحاسبية المنشورة.					
4-	تتوقف زيادة درجة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة علي تفعيل متطلبات تطبيق الحوكمة بالشركات السودانية .					
5-	التزام الشركات المساهمة السودانية بتفعيل دور لجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات يزيد من جودة الأفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.					
6-	عرض التقارير المالية بطريقة اكثر وضوحاً وذات عناصر صريحة يساعد في الوفاء بمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات .					

ملحق رقم (**2**)

قائمة المحكمين

م.	الإسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1	د. إيهاب عبد الله عباس سعد	أستاذ مشارك	جامعة شندي
3	د. محمد أحمد عبدالله مختار	أستاذ مساعد	جامعة شندي
4	د. مهند جعفر حسن حبيب	أستاذ مساعد	جامعة شندي